

~~2A~~


هَذَا كِتَابٌ
فَتَرَى

SOLEYMANI E. C. K. 1877-1878	
Yeni Kayıt No. <i>Sergid Chaffif</i>	
Eski Kayıt No.	42
Tasnif No.	16

٤٢

٤٢

١٢٧٩



فان قيل المكون الخطيب
فلما وجد لك الله
الحمد والثناء مقام
بغير قول في الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بقوله عليه السلام كما امر
 في بال الابتداء فيحمد الله فهو
 اجزم وما يفهم من تعارضه الخ
 مبتدأ مرفوع اما بمحل واحد
 والحق والحق والحق على الابد
 الاضافي او بان المراد بالابتداء
 الابتداء العرفي الحمد بالابتداء
 المقصود وفي الابتداء بالالفعل
 ايما هو قصد ان في الحمد والحمد
 المتعارضان

قضا حذف العاقل ايما الوقت
 ازان كثيرا المعنى بتفليل اللفظ
 لاحتمال كون العاقل ما فيه
 رصنا قبل ان نقدر الما في اول
 الدلائل على محمد سابق في مقابلة
 اللاحقة فيقيد شمولها جميعا عند
 بناء على حوزة ان يكون النقيض
 النقيض انما يقع في محله بالحق
 النقيض اللاحقة فيقيد شمولها

السبعة التي لا يحاذي بها امر في الخارج من حيث
 ذوى بها امر في الخارج وباعتبار الجسد الثمانية
 التي لا تتغير بوجوب الظهور في
 على ان مفهوم المفرد في الوحدة في
 انما يستقي بالعدد والحد في
 الشئ بالسادات على الجمل
 الاختصاصية متانم وظهرها
 بخلاف ذلك فانه قد يكون اصلها
 كذا في ذلك السبعة

س ۱۵۰۹

لما في فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالة الله عليه وجب التمسك والتصدي أولاً ذكر
تعريف الدلالة تقييداً ومنه يعلم أن اللص لم يقصد مباحث اللفاظ باباً من الفن بل ذكرها

في باب ايساغوجي مقدمة لمباحثه فنقول الدلالة هي كونه الشيء بحال يلزم من العلم به العلم والظن بشئ اخر ومن الظن به الظن بشئ اخر فالشئ الاول يسمى دليلا برهانيا وبرهانيا ان لم يحلل الظن والا فليكن افتراضيا واما رتبة الشئ الثاني يسمى مدلول او قسميه ان الدال كما لا نفقا فالدلالة لفظية ولا فغير لفظية فوضعية ان هو متوسط والوضع فيه كما الحطوط والمعقوبات والاشارة والنصب والافقية كدلالة العالم على الخانع واللفظية ان كانت بتوسط الوضع فوضعية والآ فان كانت بسبب اقتضاء طبيعة اللفظ التفتظ به عند غرض المعنى كدلالة لفظ اخ على التمام فطبيعية والافقية كدلالة اللفظ المسحوق من وراء الجدار على اللفظ المقصود بالنظر لسطح الدلالة اللفظية الوضعية على ملائمتها وهي كونه اللفظ بحيث متى اطلق يفهم منه المعنى للعلم بالوضع وصحي المنقمة الى المطابق والاشتمال والالتزام كما قال اللفظ الدال بالوضع لا غير اللفظ من الدال ولا اللفظ بالطبع والعقل يدل على تمام وضعه بالمطابقة لموافقة اياه وعلى جزمه اي على جزم ما وضع له بالنظر لدلالة على ما في ظن الموضوع له ان كان اى ما وضع له جزم كما ينبغي مثله اما اذا لم يكن له جزم كما في البساط مثل الوجبة وقدس والنقطة فلا يتصور فيه التفتظ منه يعلم ان المطابقة لا تستلزم التفتظ بخلاف العكس وكذلك الالتزام لا يستلزم التفتظ لان اللزوم رتبة من البساط ويستلزم المطابقة اما استلزامها الالتزام في الامام قال به وليس بحقيق وعلى يلزمه اى الموضوع له في الذهن اى لزوم ما ذهني بالالتزام لانه لا يدل على كل امر خارج الا كما لا كل شئ والا على شئ ولا على بعض شئ غير منطوق العلم

المفهوم

المفهوم بل يدل على امر خارج الا ان لم له فالدلالة الثالثة كالانسان فانه يدل على عام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى حدتها اي على الحيوان فقط والناس طلق فقط بالنظرين وعلى قابل العلم وضعة الكتابة بالالتزام وفي هذا المقام سوله الاول ان حدود الدلالات الثلث ينقص كل واحد منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة للجرم والقوة والمجموع فان الدلالة على القوة مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتنظيما والتزاما فلذا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها كما فعلوا اخر اذا عن الانشفاض وجوابه من وجهين احدهما ان الامور التي تختلف باختلاف الاعبارات يراعى في تعريفاتها قيد الجنيات وكبرت او لم تذكر فكلما اكتملهم بارادتها من غير الذكر في تعريفات الكليات الجماعية يمكن ان يكون شئ واحد جزم او نوعا او فصلا وخاصة وعرضا كما كالمقولة وهو جنس لا كود نوع للمفروق وفصل للكشيق وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان ان الكون المقص هو هنا ايضا وثانيها ان تسمية الحكم على المشتق يدل على علية الاخذ فترتب كل واحد من الدلالات الثلث على الدال ما الموضوع يدل على ان تسمية الدلالة مطابقة وتنظيما والتزاما كما هي بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتامة او لجزئه او للضرورة والثاني ان تقييد دلالة الالتزام بالضرورة الذهني الذي لا حاجة اليه لان الفرض من شرائط اللزوم تصح الانتقال وضبط الدلالة وصح حاصل باق لزوم كانه والالم يكن اللزوم لزوما وجوابه اننا لانستلزم حصولها بالضرورة الى باقى فان اللزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصور المستفي في الذهن تصوره فيتحقق الانتقال والضرورة الخارجى كونه بحيث يلزم من تحقق المستفي في الخارج تحققة في الخارج ولا يلزم من ذلك

افتقال الذهن انه اليه كيف ولو كان الالتزام بدونه وليس كذلك
 فان العمى يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من ث انه ان يكون بصيرا وعدم البصر
 يكون البصر لازما له في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج والثالث ان قابلية العلم وصحة
 الكتابة لا يصح مثلا للدلول للترامي لانه لا يلزم من تصور الناس لا تصور صفا لا ولا في
 التمثيل بوجهية الاشياء وفردية الثالث وجوبه ان الالتزام بالبين الانبثاقية
 المذكورة الالتزام بالبين بالعلم والتميز المذكور للزوم البين بالمعنى الاحصائي فاشراط
 الاحصاء يوجب شراط الاعم لعدم تحقق الاحصاء بدونه الاعم فكون المعنى الاعم ايضا شطا
 والتمثيل له للاحصاء وبهذا القدر يصح التمثيل فاما كفاية معنى الاعم لكون الالتزام مقبولا وعلم
 كفاية بحيث اخر في خلاف بين الامام والجمهور كما عرفت في المطاولات ثم اللفظ اما مقدر
 وبسطه واما مؤلف ومركب لانه اما ان لا يرد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى او يرد الاول
 المقدر وهو الذي لا يرد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ان يكون له جزء كهمزة الاستفهام
 او كان له جزء المعناه كالنقطة او كان معناه ايضا ولا يدل على جزء المعنى كالانسان فان الالف
 منه مثلا لا يدل على الحيوان او يدل على جزء المعنى ايضا لكن لا يدل على جزء معناه المقصود
 كيد الله علما او ليس شيء من الالهية والالهية جزء لا تشخص المعلم او دل على جزء معناه ايضا
 لكن لا يكون دلالته مراد كالحياة الناطقة علما او ليس شيء من المعنى الحيوان والناطق
 الجبريين للانسان بالجزء لا تشخص المعلم مراد عند العلم ان العلم لا يرد به الا الذات المتيقن مع
 قطع النظر عن حقيقة الذات الا يرى ان العلم لو كان غير الحيوان الناطق كالحجر يتغير حال العلمية

فالمفرد خاف اسم واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك اي الذي يكون القيود
 الحرة متخلفة فيه كرامى الجبر فان التامى يرد بالدلالة على ثمة من مدر عند الرامى والجبر
 على الاجسام المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودي يجب تقديم تعريفه على مفهوم
 المفرد فلم عكس قلت فان المقصد بتدوير اللفظ الى التقسيم والتعريف فليس بالتقسيم
 باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب واعلم ان المفرد والمركب
 واقف مرهما لاشية واقف للمفهوم اولاً بالذات واللفظ ثانياً بالعرض تسمية
 للدال باسم للدلول غير ان المقص اعتبر التقسيم الجبري فغير سابق اليه فهم المبتدئين واللفظ المفرد
 اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوعه الشك كالكلمة كالكلمة اي لا يمنع
 مفهومه من حيث انه متصور في الذهن شركة كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان الدال على وحدته كونه
 جب نقا او من حيث النظر الى وجوده الخارجى وهذا المنع بوجهين اما بان لا يكون له وجود خارجي
 حقه يقال لجواز الشركة في كمال الاشياء وشريك البدوى واما بان لا يكون له وجود خارجي حقه
 غير شركة كالكلمة في قوله نفس تصور اختاره عن ان يخرج امثال ما ذكره من الكلمات
 في تعريف الكلى فلا يكون جامعا وتدخل في تعريف الجبري فلا يكون مانعا ان في الاكتفاء
 بالنفس او بالتصور لا يحصل هذه الفائدة على ما لا يستحق النقص واما ذكر مفهومه في على
 ان مودد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما جبري وهو الذي يمنع نفس
 تصور مفهومه عن ذلك اي وقوع الشركة بين كثيرين كذا يد فان مفهومه الذات مع التعيين والمجموع
 من حيث انه تصور يمنع الشركة كما يمنع تصور الالهية من حيث تطبيقه على الموجود الخارجى

بخلاف مفهوم الذات فانه على حقيقة النوع كما عرفت في موضعه فان قلت الجزئ
 لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة كذيد وعم وغيرهما وكل ما كان كذلك فهو كلي
 فالجزئ كلي هذا خلف قلت المراد من الجزئ ان كان ما صدق لفظ الجزئ عليه من نحو ذيد
 فلم نسلم الصغرى وان كان لفظ الجزئ فلا نسلم الخلو في النتيجة واللفظ المفرد كلي اما
 ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
 ان اريد بهما ماهية النوعية فجزئية اضافة وان اريد بهما ماهية افرادهما اعني
 المحصل فجزئية في حقيقتنا واعلم ان الذي يطلق بالاشتراك على معنيين ما يكون
 دخلا وما لا يكون. حاجنا النوع على الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئية
 وعلى الثاني ذاتي فظاهره تعريف المصنفين بالاول ويمكن حمله على الثاني بالتأويل بان
 يراد بالدخل غير الخلق فان حمل على الظاهر يكون المراد بالذاتي حين ما شرع في
 التقسيم المعنى الثاني ولهذا اعاده مظهر فلم يكتف بالمظهر وان امكن حمل المظهر على الاستخدام
 لكن الغالب في المظهر اعادة المعنى الاول واما حديث اعادة الشيء معرفة فاصل يعدل عن كثير
 للقرائن وان حمل على التأويل المذكور فالذاتي في مخرج التقسيم وهو جار على اعادة الشيء
 معرفة واما عرضي وهو الذي يخالفه اي لا يدخل في حقيقة جزئية باحد المعنيين اي بان لا يكون
 جزوا وان يكون خارجا كالمضاحك بالنسبة الى الانسان فانه خارج عنه لان القاعدة
 ان نوعا ما اذا كان له حواشي مرتبة كالناطق واليتيم والمضاحك فاقد منها يعتبر ذاتيا لانه
 الذاتي اقدم فان قلت حقيقة النوع عين الذاتي فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه الشهير

ان اطلاق

ان اطلاق الذاتي عليه اصطلاح لا لغوي فلا يقتضيه المقابلة بين المنسوب والمنسوب
 اليه وقول الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة
 فتراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيكون نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه الحقيقة
 كما يمكن نسبة جزئية الى ما صدق بها ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة
 اما مقول في جواب ما هو اي في جواب اتي شيء هو في ذاته وهو الفصل ومقول في جواب ما هو
 اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال
 اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة فقط كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
 فان الجواب جواب لقولنا ما لانس والفرس لقولنا ما لانس لان السائل بما هو انما
 يسئل عن عام الحقيقة وليس الجواب تمام حقيقة الانسب المختص به بل تمام حقيقة الشركة
 مع الفرس ولابد من قول فقط واللام يصح قول وهو اي ذلك المقول الجنس لان النوع ايضا
 مقول بحسب الشركة في الجملة فكما المراد ذلك وان لم يذكره ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين
 مختلفين بالحقايق في جواب ما هو الكلي جنس الجنس كملابسات الكليات والمقول
 انما ذكره ليعلم به على كثيرين فليس شيئا منها مستدكا وانما ذكره على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين
 بالحقايق وقوله منقضيين بالحقايق اخترا عن النوع وخاصة والفصل القريب وتخصي
 الاخترا عن النوع حكم وقوله في جواب ما هو اخترا عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة
 الجنس وانما كان هذا التفسير وامثاله دسما لان المقولية عارضة للكليات وان تعرف
 بالعارض دسما وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات حقيقة سواء

قيل عليها اول ما يقال اما المقولية وكونه صالحا لها فيما يرضى له بعد تقويمه كذا في شرح الاشادات
فلا يلتفت الى ما يقال من انها حدود لكونها امورا اعتبارية فان قلت جنس الجنس
احص من مطلق الجنس ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه قلت ان اريد به عدم
الجواز عند الاحتجاج باعتبار معرفة خصوصية فسم لكنه غير مفيد والى اريد به مطلقا
فمنوع وذلك لان الكلي بمفهومية مقترن واعلم من مطلق الجنس وباعتبار عارض وهو
كونه جنسا له احص منه فالامر انما جائز بالاعتبارين المتغايرين واما مقول في جواب
ما هو بحسب الشكر والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر اي يكون جوابا
من السوال عن فرد خاص وعن فردين فالانسان جوابا لكوننا ما زيد وما زيد وعمر والامر
عام الحقيقة لكل فرد من افراد النخلة بالقوارض المستحصنة وهو اي ذلك المقول
النوع ويرسم بالكلية مقول على كثيرين مختلفين بالعدد والعدد الحقيقة في جواب ما هو فذكر الكلي
والمقول على كثيرين غير مستدرك كما مر قوله مختلفين بالعدد والحقيقة احراز عن الجنس
وحاقبة والعرض العام والفصل البعيد وتخصيصه بالاحتراف عن الجنس تحكم وقوله في جواب
ما هو احراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانها مقولان في جواب اي شيء
هو في ذاته او في عرضة فان قلت الجنس وامثاله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد وايضا
كالحيوان في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرس وذلك الفرس فكيف يحذر عنها قلت
هو ان ورد فانما يراد على من يحذر عنها بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة فانها مقولان
في الاختلاف بالحقيقة بقوله ولا الحقيقة صريح الاختراذ عنها لان الحيوان مثلا لا يقع

ان يكون

ان يكون جوابا بالافاضة السوال على مختلفين بالحقيقة وان اشتمل معها على متفقين
بالحقيقة ايضا على ان وردده عنه عليه في حيز النوع ايضا فان صححت الجواب بالجنس فاشارة
الى اشتمال السوال على المتفقين المختلفين والى جعل المتفقين في حكم الواحدة واما غير مقول في جواب
ما هو بل مقول في جواب الى شيء في ذاته فان السوال باي شيء انما هو عن المية فان قيد
بقوله في ذاته فعن المية الذاتية فان قيد بقوله في عرضة فعن المية العرضية كما انما صحت
وان اطلق فعن المية المطلق ولذا قال وهو الذي يميز الشيء عما يشترك في الجنس كالتفريق
بالنسبة الى الانسب تنبها على ان كل ما يميز لها فصل فلها جنس البنية وهو المذكور في
الشفاء واما المتأخر فما فاختاره المذكور في الاشادات وهو ان الفصل اعم من ان الميزان
الشيء عن المثل وكما الجسدية او عن المشاركات الوجودية وهذا الخلاف منته على امتلاك
تركيب الماهية من امرين متمايزين عند المتقدمين وجوازه عند المتأخرين فكما ان الصق
اختار مذهب المتقدمين ولم يذكره في حده كالتفريق بما قبله او ان في الموضوعين الى مذهبين
هو الفصل القريب ان يميزه عن المثل وكما في الجنس القريب الذي يصح جوابا عن
الماهية وجميع المشاركات في ذلك الجنس كالتفريق والحيوان والبعيدان يميزه عن المثل
ركعات في الجنس البعيد الذي لا يصح جوابا عن الماهية وجميع مشاركتها في ذلك الجنس
كالحيوان والنامي ويرسم بالكلية مقول على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج به الجنس
والنوع لعدم مقوليتيهما في جواب اي شيء هو بل مقول في جواب ما هو والعرض العام لعدم
مقوليته في جواب اي شيء هو بل في جواب مقولية في الجواب اصلا في ذاته يخرج به الخاصة

وأما العرض فمما لا حاجة به في علم عام لأنه انما يخص بحقيقة واحدة في آفة وان شئت الخفا
 بق فرض عام وباعتبار هذا التقسيم صارت الكلمات ج و ان اندرج فيه تقسيم اخر على مقال
 المص فاما ان يمنع انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي كالفر
 دية للثلاثة او عن الماهية الموجودة كالسواد للنجف وهو العرض الآم فالاول لازم لا
 يهية والثاني لازم الوجود ولا يمنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض الفارق لا مكان
 مفارقة سواء وقعت بالفعل سيرا كخبرة النخل وصفرة الوجع وبطيا كالشباب ولم
 تقع اصلا كالفقير الدائم لئلا يكون غناؤه وكل واحد منهما اى من اللازم الفارق اما يخص
 بحقيقة واحدة وهو الخاف في اللازم الخاف كالضاحك بالقوة والفارق الخاف
 كالضاحك بالفعل الانسان ويرسم اى الى آفة بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة فقط
 اى خرج به غير النوع والفصل القريب وخرجا بقوله قولاً عرضياً واما ان يتم كل من اللازم الفارق
 حقايق فوق واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة مثال اللازم العرض العام
 والفعل مثال الفارق العرض وقوله للانسان وغيره من الحيوانية متعلق بها وبها
 لعمومها ويرسم بانه كل يقال على ما تحت حقايق مختلفة خرج به غير الجنس والفعل
 البعيد وخرجا بقوله قولاً عرضياً **الباب الثاني** في مقاصد التصورات وهو باب قول كنج
 ويراد فيه المقرف ويسمى قولاً لان القول هو المركب والمقرف مركب كلياً عند قوم وغا
 لبك عند الآخرين والصحيح هو الاول لان المقرف من اق م النظر الذي هو ترتيب امور
 معلومة فان كونه النظر ترتيب امور مبنية على عدم صحة التعريف بالمقرف فلو كان

ذلك

ذلك مبنياً على سبب الزم الدور ولهذا اعرف بعضهم النظر بصل امر او ترتيب امور بل
 لان المقرف لا بد فيه من تصور ثبوت شيء فيكون مركباً وهذا معنى قولهم لا بد فيه
 من قرينة عقلية مصححة لانتقال ولهم هذا قالوا معنى الناطق شيء له النطق ومعنى الضاحك شيء له
 الضحك وانما سمي ث وعالفة الماهية اما بكنهها وهو الحد او بوجه يميزها عما عدا
 هاء وهو الرسم فالقرف ما يكون تصويره سبباً لا كتاب تصويره اما بكنهها او بوجه يميزه
 عما عداه فقولنا تصويره يخرج التصديقات وقولنا لا كتاب يخرج الملزوم بالنسبة الى الوا
 فية بالنسبة وقولنا اما اوله ليشمل الحد للرسم والتقسيم للمحدود والحد وعلامة كونه الا
 انفصال لمنع الحد وكذا المروق عن شمس الاثمة الاصغر هاني قيل لا يجوز تعريف المقرف
 لانه لو كان للمقرف مقرف لزم التسلسل لا يجاب بان المقرف عينه كونه الوجود
 نفسه لان العينية ممنوعة بل يجاب اما بان التسلسل غير لازم لان مقرف المقرف من حيث
 ظهوره محتاج الى مقرف اخر اما لبداهة اجرائية او لكونها معلومة وكما انه من حيث
 هو غير محتاج الى مقرف اخر لا يحتاج اليه من حيث هو مقرف ايضاً لكونه معلوماً باعتبار
 عارض وهو صدق مطلق المقرف المحدود عليه وقد عرفت ان الى اخص يقع مقرف باعتبار
 غير خصوصية واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية لانتقاعه بانقطاع الاعتبار غير محال فقد
 علم ان القول الذي خرج اما هذا رسم لا تهاون كما يلحقه الذاتيات فحدوا الآخر ثم فقفوا الحد
 بانه قول دال على كنه ما طيبة الشيء وهو ان كان تعريفه بمجموع الذاتيات فحد نام وان كان
 ببعضها فنقض فكونه حدّاً باعتبار لانه مانع عن دخول الاعتبار والحد المنع وتامه

ونقصه باعتبار الذاتيات والحد التام هو الذي يتركب عن جنس الشئ وقطعة القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فلذا قال وهو الحد التام والحد الناقص هو الذي
يتركب عن جنس البعيد وظلله القريب كالجنس الناطق بالنسبة الى الانسان وانما
لم يقله بفصله فقط كالناطق في تعريف الانسان على ما قاله الان الناطق متركب معنى
والاعتبار للمعاني فان كان معنى مجسم او جوهريه النطق كالماء كالجسم الناطق بعينه
وان كان معنى شئ له النطق ونحوه لم يكن حد الانك في عارضة الرسم ايضا كما تاتم
وناقص لان المذكور فيه ان كان جنس قريبا مقيدا بما يخصه ختام لانه اشراشي رسما
ولكنه من بينها بالحد التام في ذلك سمي تاتم وان لم يكن كذلك فناقص لنقصه عن
ذلك التامة فالرسم التام هو الذي يتركب عن جنس الشئ القريب وحواضه اللازمة
كالحيوان الضاحك بالقوة في تعريف الانسان والرسم الناقص هو الذي يتركب
عن عرضيات الشئ تختص بجلتها بحقيقة واحدة سواء لم يختصت شئ من احداهما او
احتصت الواحدة الاخيرة كقولنا في تعريف الانسان انه ماشى على قدميه يخرج الماء
شئ على الاقدام الاربعة عريض الازفار يخرج مدور الازفار كالطيور ابدى
البشرة يخرج المستورة البشرة بالشعر مستقيم القامة يخرج المنحنى القامة وكل
من الاوصاف الاربعة يوجد في غير الانسان فلما قال ضاحك بالطبع خرج غيره
ولا يريد ما يقال من ان في بعضها غفيرة عن البعض فان ذلك غير ملتزم والفضي
التبيل وانما التعريف بالضاحك فقط فان اريد به الحيوان الضاحك فرسم تاتم

وان اريد

وان اريد به الشئ الذي له الضحك في هذا القبيل وانما ان اريد به الجسم الضاحك فقد ذكر
انه ايضا اعني المتركب عن الجنس البعيد الى حد رسم ناقص مع ان ما ذكره ليس شاملا
له فلا بد من تأويل اما ان يقال من باب التخليب او من باب اطلاق اسم الكل على اجزاءه فان
المجموع المتركب من الذاتي والعرضي عرض او يقال ما ذكره هو الغالب في الوقوع فان قلت
الشئ الضحك متركب من العرض العام والحاجة فلا فائدة في لان عرض العام لا يفيد التميز
الاطلاق على الذاتي والتعريف لاحدى الفائدتين ومثله التعريف بالفصل والحاجة قلت
قد قيل ذلك ان حقا وان كذا بما اما الحق الحقيقي بالقبول فان التصور مع العرض العام والحاجة
صحة اقوى من التصور مع مجرد الحاجة وكذا التصور مع الفصل والحاجة اقوى من التصور مع
مجرد الفصل فكيف لا يكون لها فائدة فالظابط ان التعريف بمجردة الذاتيات بمجموعها حد
تاتم وبعضها حد ناقص والتعريف لا بمجردة الذاتيات فبالجنس القريب والحاجة رسم
تاتم وبغيره رسم ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل والحاجة والحاجة مع الفصل والجنس
البعيد مع الحاجة كل منها رسم ناقص الباب الثالث في مبادئ التصديقات وهي القضايا
واحكامها القضية قول بصدق ان يقال لقائله صادق فيه او كاذب فيه فالقول هو المتركب ملفوظا
جنس القضية الملفوظة ومعقولا جنس القضية المعقولة وباقي القيوب يخرج المركبات الا
نثائيات طلبية كانت او غيرها والتقييدية لان صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع
اولا اعتقاد اولها معا وعدمها ولا حكم في الانشائيات والتقييديات لان الحكم اداء
للوواقع في نفس الامر من طرفي النسبة ماضيا كان او حالا ولا اداء في الانشائيات

والتي يأت وهي أما حكمة كقولنا زيد كاتب أما شرطية لأن القضية لا بد فيها من إيقاع النسبة
الحكمية أو انتزاعها والنسبة أن كانت ثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القائلة بإيقاعها
أو سلبها حكمية وإن كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر أو ثبوت مباينة مفهوم
عند ثبوت مفهوم آخر فالقضية القائلة بإيقاعها أو انتزاعها شرطية ومن هذا يعرف أن الشرطية
أيضا أما شرطية متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود حكم فيها بأن وجود
النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود
حكم فيها بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع وأما شرطية منفصلة كقولنا العداوة
فرد حكم فيها بأن مباينة فردية العدد الزوجية واقعة وكقولنا ليس أما أن يكون المدعى
أو منفما بمقتضى حكم فيها بأن مباينة الأنفام بمقتضى وبين الزوجية غير واقعة والخبر
الأول من الحملية يسمى موضوعا لثلاثة وضع لأن يحمل عليه والثاني محمول لا بحملية على الأول والخبر
الأول من الشرطية أي شرطية كانت يسمى مقدما تقدم في الذكر طبعها وإن تاحر ووضعها
والثاني تاليا لقوله لذلك ومما علم أن القضية حملية كانت أو منفصلة أما موجبة أن كان
الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب أما سلبية أن كان الحكم فيها بالانتزاع كقولنا
زيد ليس بكاتب وأما الشرطيات قد تقدمت وكل واحد منها أي من الموجبة والسلبية
لينة أما مخصوصة أو محصورة أو مهملة والمنصورة أما كلية أو جزئية ففي القضايا مخصوصة
ومهملة ومحصورات أربع وذلك لأن الحكم في كل من الموجبة والسلبية أما على موضوع متخص
وهو المخصوصة أما على غيره فإن بقي فيها حكمية الافراد كل كانت أو بعضها بذكر السوادى اللفظ

أولا يستخرج كل عدد فهو أما فرد أو زوج الزوج الفرد لأن القادق من المنفصلة لا
ولأن كانت الفردية فهي أما النسبة وإن كان أما الزوجية وهي منحرفة في
قامين أما القادق أما المذكور أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
من أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
أن أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
لأن أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
و أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
فكل أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
لأن أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
عليه أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
التي أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
شرطية أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
وضع أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
كل أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
رفع أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة
المتصلة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة أما النتيجة

الكاشف الى بعض ما ذكرنا اثبات بقوله واحد القياس الاستثنائي فالشرطية الملو
 صوة فيه ان كانت متصلة موجبة لزومية فاستثنى وعين المقدم ينتج عين
 التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوانا لكنه استثنى اننا فهو حيوانا لان وجود
 للزوم يستلزم وجود اللازم واستثنى نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
 كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوانا لكنه ليس بحيوانا ينتج فلا يكون انسانا
 لان عدم اللازم ويستلزم عدم للزوم ولا ينتج استثناء عين التالي ولا استثناء
 نقيض المقدم شيئا فالاستثناء اعظم من الوضع ويسمى استثناء العين ومن
 الرفع ويسمى استثناء النقيض فان قلت هذا صحيح فبماذا كانت الملازمة عامة
 اذا كانا موزونة فاستثناء عين كل ينتج عين الاخر واستثناء نقيض كل ينتج
 نقيض الاخر كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في الصور الاربعة قلت المساوية
 في الحقيقة ملازمة فكل حكيم من الملازمين الا يرى ان استلزام وجود اللازم
 وجود الملزوم فيها ليست من حيث انه لازم بل من حيث انه ملزوم وكذا استلزام
 عدم الملزوم عدم اللازم لامن حيث انه ملزوم بل من حيث انه لازم وان كانت
 منفصلة فاستثنى عين احد جزئي ينتج نقيض الاخر لان وجود احد المعاندين
 صدق مستلزم عدم الاخر فهذا في الحقيقة وما نفع الجمع واستثناء نقيض احدهما
 ينتج عين الاخر لان عدم احد المعاندين كذا يستلزم وجود الاخر وهذا في الحقيقة
 وما نفع الحجة واللفظ سكنت عن التفصيل والاصل ما ذكرناه عليه التعويل والامثلة فغير

ومن

ومن ابواب المطلق ابواب الصناعات الخمس لان المنطقي كما يبحث عن القوة يبحث
 فلما تم التلويح الى مباحث القوة اشار الى مباحث المادة ايضا فقال من جملة الصناعات
 الخمس البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج يقينية علم من
 ان يكون ضرورية او مكتبة منها فالقياس خمس ينشأ من الافة الحجة والمؤلف
 ذكره ليعتلق به قوله من مقدمات يقينية وهو يخرج الخطا بده الجدول وغيرهما قوله الانتاج
 اليقين غاية ذكره ليشمل التعريف على العلل الاربعة فالمؤلف اشارة الى العودة بالمطابقة
 الى الفاعل بالالتزام وهو القوة العاقلة فللمقدمات مادته والانتاج اليقين غاية واما اليقين
 اقسام ستة لان حكم العقل بها متبادلة اسطة استقانة من الحسن او معبرها الاول ان لم يتوقف
 على ما حاضره ذهنه فهو اوليات وان يتوقف فهي قضايا قياسات بها معبرها الثاني امكن لا
 يتوقف اليقين بعد الاحساس على شيء اخر او يتوقف والاول المحسوس والاحساس
 ان كان بالحواس الظاهرة هو الملك ههنا وان كان بالحواس الباطنة فهو الوجدانيات
 وان يتوقف فالمحسوس اما حسن السمع وهو المتوازيات فانتهى يتوقف على حكم العقل بالمتك
 نواطي المجازين على الكذب او غيره فان توقف على تكرار المشاهدة فهو المجزئات وان
 توقف على الحدث فالمحسوسات ههنا وجه الضبط لا الحصر العقلي الى تعدادها اشارة
 بقوله احدها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان ههنا
 الحكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين فمضى وهم ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كما
 في الاقل فهو لم يتصور معنى الجزء والكل ومن ههنا يستخرج محسوسات ايضا

كقولنا الشمس تشرق في المشرق بالبعث المحسوس باللسان مجازات
 كقولنا شرب السموميات يسهل الصفاء اذ لو لم تسهلها الى وقوع الاستهلال
 عقيب شر بها كذا او اكثر شيئا فيتم في اليقين فيها تكرار المشاهدات وحكاية
 اي مقدمات يحصل اليقين فيها بنوح المبادئ والمطالب للذهن دفعة واحدة
 هو المعنى بالجدس والاحركة فيه بخلاف الفكر فانه تدريجي لا دفعي ولذا قد يكون اختلاف
 الناس فيه بالسرعة والبطء اما في الجدس فليس الا بالقلية والكثرة لا تدفع
 كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس بعبارة مشاهدات تشكك في الخلق فربما
 وبعد امنها ومشاغرات وهي القضايا التي يحكم العقل بها لانها تنقلها قوم يستعمل العقل
 لوطأهم على الكذب ومصادقة حصول اليقين كقولنا محمد عليه السلام ادعى النبوة
واظهر المعجزة عليه فانه كقولنا بالبلدان التي تبيته والام الماطية وقضايا قياسية
 معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وطحا في الذهن وهو الانعام بتساويين فلان
 الذهن يترتب في الحال اذ الاربعة منقسمة بمساويين وكل مكان كذلك فهو زوج
 فالاربعة والثاني من الصناعات الخمس بالجدل وهو قياس سوجس مؤلف من
 مقدمات مشهورة فصل ويختلف باختلاف الازمان والامكان والافعال وغيرها
 والخطابة فيلس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد في كنهية او ولي
 او مظلومة معتقدة فيها اعتقاد واجبي نحو كل حائط ينتشر منه التراب ينهدم و
 الشرقياس مؤلف من مقدمات تبسط منها النفس نحو الخواياقوت

سبالة

سبالة اول تقويض نحو الفصل مرة مشهورة والمغالطة قياس مؤلف من
 مقدمات شبيهة بالحق ولا يكون حقا ويسمى مضطربة او شبيهة بالمقدمات
 المشهورة ويسمى مش غيبة او من مقدمات وهمية كادبية كما يقال ان ور العالم
 فضاء لا يتناهي وهذه ايضا ان قول بها الحكم يسمى سبالة ان قول بها الجدل يسمى
 مش غيبة فالمغالطة مخمرة في القسمين التفتة والمث غيبة والعمدة اي
 المعتمدة عليه هو البرهان لا غير لان تحصيل العقائد الحقة وادلة العقائد الباطلية
 الاله وليكن هذا احاد الرسالة في المنطق حتم الله تعالى بالعقائد الحقة وازال الباطلة
 وحسننا في زمرة الشهداء اعلاء عليين مع الانبياء والمرسلين على يد العبد الضعيف

الخيف	المفتقر الى	الملك	الملطيف
الحقير	الفقير	المحتاج	الرحمة
دب الفخ	غفر الله	ذنوبه	ونوره قلوبه

بسم الله الرحمن الرحيم **هذا قول احمد**

هذا لك اللهم على ما مضى به على من معارفه الفاضل وشكر لك على ما مضى به
من زوارف الفواضل وصلوة وسلاما على نبينا محمد وآله الفاضل والفاضل
ماثل على آله وزواريه المنهونين بحسن الثماني وكرم الخصال **اما بعد** فلما كانت
الفوايد الفارسية مشتملة على ما لا يخفى عن الغرض والاغلاط ومع هذا اخواننا
غلبوا فيها غاية رغبة واشتياق علققت عليها ما يكثف الاغلاط ويزيل الغموض حتى
تيسر لهم بتحصيلها التوضيح ولم اجد في بيان الواقع بعون الله الحكيم الواسع وهو ولي
الانعام ويستل الاختصاص **قول** احمد لك من جملة المصادر المأخوذة فعملها وجوبها
على ما تقر في كتب النحو وهو حديث او احدث اختيرت الجملة الفعلية على الاسمية لكونها
اصلا للاعتناء بالجزء عن استدامة الحمد للفعل يدل على التجدد والتصحيح على صدور
الحمد عن نفس واعا اختيرت الخذف ليقع الحمد على اوتيرة التسمية وليذهب الراجع
الى ما شاء من المذهبين اى تقدير المضارع والماضى وتقدير المضارع لانه يدل على الاستمرار
التجدد والواجب للاستغراق الحمد في جميع الازمنة المستقبلية اى احمدك مدة
عمري رعة واما الماضى فيدل على الانقطاع واليقظة مع انه لا يدل على
الاستغراق الحمد في جميع الازمنة الماضية ايضا **قول** على ما مضى من من عوارف
الافاضل المنهج بكسر الميم وفتح النون وهو الرواية المشهورة هنا جمع المنهج بكسر الميم

اعلم ان اللام في قوله لا يعلق
بالمصدر لانه قائم مقام الفعل
المحذوف والفعل مقدّر بنفسه
شرح كنفه

وسكون النون وهي العطية والعوارف جمع عارفة وهي الاحياء وما يجوز ان
يكون موصولة والعائد في الصلة من زوارة وخذف العائد للنصب مفتوحا
لخصته لانه يكون من بيانية او متعلقة بالخصت اى على ما مضى من بين
منع عوارف الافاضل او هو من منع عوارف الافاضل وان يكون مصدريته اى على
تخصيصك لانه يكون من متعلقة بالخصت واصناف المنع الى العوارف بيانية اى من
العطيات التي هي عوارف الافاضل اى الاحياء انتمهم لكن عطف حلتضنه على توكيد
على ان المراد به المصدرية اذ على تقدير الموصولية لا يصح عطفه عليهم من حيث المنع
ان يكون منع بفتح الميم وسكون النون مصدر منع اى اعطى وح يكون المنع من اعطاء عوارف
الافاضل على جميع التقادير لا تكرار فيه كما قال البعض وقيل في دفع التكرار على تقدير عدم
كون الاضافة بيانية وعدم كونه المنع مصدر منع المراد بعوارف الافاضل المائل
المذكورة في كتبهم او المأخوذة من افواههم وبالنوع المائل مستنبط منها ومن احكامها
فلا عوارفهم اعطاهما **قول** حلتضنه عطف على نعمت اى على ما مضى من من اى
على تخصيصك اياتى من من عوارف الفضائل شبة الاشياء المملوكة للفضائل
بالعوارف التي هي الرياح الشديدة في الايمان عبرة عن تلك الاشياء باعتبار
مقارنة حقيقة كاستفهام او شبه الفضائل في النفس بالنباتات الخضر
في مرغوبية فوجع عن المنع بلفظ المشبة استقارة بالكناية وضافة اليها العوارف
استقارة تخيلية اى حلتضنه من من الاشياء التي هي مملوكة ومنزلة للفضائل كما

الشبه قاله هي المهركة لما اصابته التيات واقام تشبيه ادراك الفضائل
 بالعواصف على ما قيل فغير مناسب على ما لا يخفى **قوله** وصدوة نصب يفعل تحذ
 ف وهو صليت اوصية على قيس حمد الك لكت الفعل سها ليس بواجب
 المحذوف لاسم عا والقياس بل جائز في حذف والتكثرة في اختيار ما على الاستقامة واختيار
 المحذوف على الذكر كره في حمد الك **قوله** اولى القواضل اولى يجوز ان يكون مفتوحا الهزة يعني
 الاصل والاشرف وهما الظاهر والانسب بقرينة ويجوز ان يكون مضموم الهزة تاء
 نيست الاول اى اشرف النعم وهي الايام والاسلام وحواس النبوة والترسله اوله
 النعم بحسب الاشرف والمرتبة لا بحسب الترميز لان النعم الوجود بقية على الاعيان والاسلام
 حواس النبوة والترسله بالزمان في المحض وخلصت والمنح والمحن والافاضل والقوا
 ضل والفضائل والمنعوت والمبعوث من الصفة اليدوية ما فيها فاليعرف وقد بصحة
 التفضيل في قوله با على الشمائل واشرف القبائل وادفع الدلائل على ان هذا كله اعلم من جمل
 سائر الانبياء وقبيلة اشرف من قبائلهم معجزة او من معجزاتهم **قوله** بل قل اي
 كنت لا تنهيه باستقباله بكلام يبره لان التبرهن عند بقوله دعاوات استل فلا تنهيه قال
 المفتروا يد يدالت على الباب يقول لا تنهيه ولا تبرهه اذا سال الك فالتا ان يعطيه
 او تنهيه وقا التابل كنت اقل واقل لقول ان كتب وعسيت ان الكتب فلما لم ينفع
 ذلك استعمل ولم يقنع ذلك الب كل بهند الرد التي بل اقبح على الكتابة ولا من اجلها
 في كل صباح ومساءم كسهم الملازمة شرعت فيه وقيل المراد باتت في الآية طالب

العلم

العلم وهو انسب بما نحن فيه فان قلت انما يريد بالرد الذي اذا لم يوجد السؤال
 عنه وهذا قد وجد قلت قد عده عدما لا يستحق رد فلما اتوا الى المحاج اجابهم
 بحكم قول عليه السلام اغنوههم عن مسئلتهم ولو يشق مرة قوله عن اقتراح
 ان له المحاجة لان الاقتراح السؤال على سبيل الحكم والادب حال من غير فكر
 وروية ولا يكون ذلك الا لغاية وغلبة والاخر يخفى على الاخر الدين في الصنع **قوله**
 بمطالعة الاخوة معبر عن المستفيدين بالاخوان عظما لنفسه واظهارها كالشفقة
 عليهم بهذا التأليف وقيل التجبر بالاخوان التبيين على انه لا يقدر على مطالعة هذا الفوائد
 الا من يكون اخاه مثله في العلوم فيكون وصفه بالتأليف بالدقة والفوض والكثرة
 موته فان قيل تمدحه بقوله شرعت فيه غدة يوم يخرج الوجه الخبر بل يعنيه قلنا يحتمل ان يكون
 ذلك تحدينا بالنعمة لا تمدحه **قوله** لفراد الترسالة الاشبه اشبه المثل بالفراد في الدرة
 الكبيرة الشفافة في النفاضة فغير عن المشبه بلفظ المشبه استفاضة مصححة تحقيقية والا
 استفادة هي الكلمة المستعمدة في غيره ما وضعت له لعلاقة هي المشابهة مع قرينة مانعة
 عن اداة الموضوع له وهي هنا اضافتها الى الترسالة التحقيقية ما يكون المستفاد
 اى المشبه امر محققا كاد عقلا والمستفاد له به هنا ما مثل الترسالة وهي
 مستحقة عقلا **قوله** شرعت في اي في كتب الفوائد المقترحة **قوله** مع اذا
 مغرب اي مغرب ذلك اليوم اي وقت غروب شمس **قوله** اعلم ان من حق كل
 طالب كثرة اي مطلقا سواء كانت تلك الكثرة عن غير المقام او علوما

مدونة غير مدونة والمراد من حق كل طالب كل كثره ذلك والالم فيها من
حق كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة والمقصود ذلك
فيوجه اما بان التنوين في الاشياء قد يكون سور الكلي كما ذهب اليه بعضهم
او بان المهمة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الكلية وفيما لا ترجح احد
لما بين على الاخر تأمل **قوله** حتى يات من فوات شئ اجرا لا يخفى ان
طالب كل كثره تضبطها جهة واحدة اذا حصل الشهور بها بتلك
الجهة بان يعرفها بها وفي جميع تلك الكثرة اجرا لا يخفى اذا ورد عليه شئ
من تلك الكثرة **قوله** انما منها اذا ورد عليه ما ليس منها علم انه ليس منها في
من فوات شئ ما يعنيه وصف المهمة الى ما لا يعنيه **قوله** وان يعرف غياتها اي
غيات المهمة لذلك الطالب المرتبة عليها في الواقع اي يصدق بانها غايتها **قوله**
ليزداد جدا ونشاطا اي سرورا وتلذذا بعد شروع فيها ولا يفتر عن الشئ في تحصيلها
قوله على تقديم الشعوب بتعريف العلوم باخذ الجهتين الى اي ليا من الطالب في
فوات شئ ما يعنيه وصف المهمة الى ما لا يعنيه علامته **قوله** غايتها اي والشهور فيها
يتها اي التصديق بها ليزداد جدا ونشاطا ولا يكون سعيه عبثا **قوله** وهو
موضوعها اي والتصديق موضوعها بالتميز الى العلم المطلوب عند الطالب عن غير
تعيين اذا تيا ويزداد بصيرة في طلبه وخلاصة الكلام من **قوله** اعلم ان الهم هنا ان من
حق كل طالب كل كثره تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بتلك الجهة قبل شروع

فيها

فيها وان يعرف غايتها ايضا كذا لك وكل من اكثره لعلوم المدونة كثره كذا لك
فيكون من حق كل طالبها ان يعرفها بجهة واحدة قبل شروع فيها وان يعرف غايتها
ايضا كذا لك فلذا جرى عادة العلماء الى ان تقديم الشعوب بالموضوع اي التصديق
بموضوعية الموضوع لم يلزم مما تقدم تأمل ولو قال بعد قوله عبثا فلا كذا
يعرف موضوعها ان كذا على امددة تليجية عنده تمييزا ذاتيا ويزداد بصيرة في
شروعها كذا الى التام اول الكلام مع اخره التام كما **قوله** عن الاعراض الذاتية
والعرض الذاتية ما يلحق الشئ لذاته او لغيره **قوله** وبما كان في الحركة بالادارة
لشئك لانك **قوله** من حيث تقعها في الاتصال الظرف اما متعلق بسميت اي
بسميت عنها بسبب تقعها في الاتصال او بالاعراض باعتبار المعنى التواحيق من
حيث الح والتقدير راجع الى التصورات والتصديقات لا الى الاعراض الذاتية اذا
لحيث قيد الموضوع بالاعراض فلا بد عليه ما قيل ان هذه الاعراض او صاف
للتصورات والتصديقات ولا دخل لها في الاتصال لان الموصل وجزءه هو
نفس التصورات والتصديقات والمقصود من هذه القيدان المنطق لا يثبت
فيه عن جميع الاحوال التصورات والتصديقات بل عن احوالها اللاحقة لها با
عبث ونقصها في الاتصال الى المجهولات وتلك الاحوال هي الاتصال كما في الحدود
والرسوم والاقبيست وما يتوقف عليه الاتصال ككون التصورات كلية ذاتية
وعرضية وجزئية وفصلا وخاصة فان الموصل التصورات يتوقف على هذه الاحوال

بلا واسطة تكون التصديقات قضية وعكس قضية ونقيض قضية وحليلة
 وشرطية الى غير ذلك فموضوع المنطق مقيد بصحة الايصال لانفس الايصال
 بل الايصال وما يتوقف عليه الايصال اعراض ذاتية له فيجوز منها في هذا العلم فان
 قيل ليس في المنطق مسئلة محمولها الايصال او ما يتوقف عليه الايصال قيل اذا
 حكم على المعلوم التصويت بانه جد او كسم كان معناه انه موصل المجرول التصويت بلا
 واسطة وقس على هذا **قوله** التي هي ذي بها امر في الخارج اي لا يوصف بها شيء حال
 وجوده في الخارج بل هي من العواض الذهنية كالكتابة والجزئية والذاتية والعرضية
قوله من حيث تنطبق اي تشمل تلك المقولات الثانية على المقولات الاولى
 اشتمال الكل على جزئياته اي يرى على المقولات الثانية احكام كلية بحيث
 تنتهي تلك الاحكام وتؤدي الى المقولات الاولى التي هي طبائع تلك المقولات
 الثانية حتى اذا ايدان يعلم حال كل من تلك الطبائع يرجع فذلك الى احكام تلك
 المقولات الثانية فيعرف منها مثلا اذا ادنا ان نعلم ان الحيوان الناطق يوصل
 الى لكنه نرجع الى ان الحد التام موصل الى الكثرة اذا ادنا ان نعلم ان الحيوان ما يتوقف
 عليه الايصال نرجع الى ان الجنس ما يتوقف عليه الايصال **وعلى هذا القياس اعلم**
 ان المقولات الاولى هي طبائع المفومات المتصورة من حيث هي وهي وما يوصف
 للمقولات الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج بطلانها ككلية والجزئية والذاتية
 والعرضية ونظائرهما المفهوم الكلي الجزئي والذاتي وغيرهما تسمى مقولات

ثانية لوقوعها في الدرجة الثانية من التثقل ان لا يمكن لتثقل الكلية الا بعد تثقل
 امر يرضى له الكلية في الذهن وليس في الخارج امر يطابقه الكلية كما ان السواء والمعقول
 ما يطابقه في الخارج وباجملة المعبر في المقولات الثانية امر ان احدهما ان لا يكون
 معقوله في الدرجة الاولى بل يجب ان تثقل عارضة المعقول اخر في الذهن وثانيهما ان
 لا يكون في الخارج ما يطابقها فكل ما تثقل في الدرجة الاولى فهو معقول اول سواء كان
 موجودا او معدوما او مركبا او بسيطا وكذا ما لا تثقل الا عارضا لغيره اذا كان في
 الخارج ما يطابقه كالاضافات اذ قيل بتثقلها في الخارج كذا في حواشي شرح التجر يد
 واذا عرفت هذا فنقول **قوله** التي لا تجازي بها امر في الخارج قيد للمقولات الثانية مراد
 بها معنى باللفظ اي الامور المتعلقة بالمتشبه الثانية لا معنى بالاصطلاح المعبر
 فيه القيدان المذكوران ولا كان **قوله** التي لا تجازي بها امر في الخارج مستدرك مستغن
 عليه فيكون المجموع من القيد والمقيد هو المعنى الاصطلاحي للمقولات الثانية
 لا يجوز ان يحمل المقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي ويجعل جملة الصلة بالمعقول صفة
 كاشفة عن حقيقتها كما لوهم بعضهم لانه يتقضى بالمعقول المتثقل في الدرجة الاولى اذ يصدق
 عليه انه لا يجازي بها امر في الخارج مع انه معقول اول كما مر وكذا الكلام في قوله المقولات الاولى
 التي تجازي بها امر في الخارج لكن بقي فيه ان الثبوت والوجود والوجوب والامكان مقولات
 ثان على ما قرر في موضعه وليست من موضوع المنطق وان اعتبر ايطبا قها على المقولات
 اول فلا بد من ان يعبر في تعريف الثاني للمنطق ايضا قيد حيث يقع في الايصال بان يقال

المنطق علم يبحث فيه عن المعارض الذاتية للمعقولات الثانية المنطوق بها المعقولات
الاولى من حيث نفوذها في الاصل الى المعجولات كما فعل في شرح المطالع اللهم الا
ان يقال بالاكفاء بما في التعريف الاول **قوله** كذا للمنطق طرفا لما انته قد تقرر عند
هم ان الفكر المحصل للمعجولات التصورية تصورات والفكر المحصل للمعجولات التصديقات
يقية تصديقات **قوله** ومقاصدها القول اثرج اي مباحثها القول اثرج وكذا الحال
في قوله ومقاصدها القياس ولو قال بدلها الاقوال اثرجة والاقبيست ومبادئ
التصورات الكلي ومبادئ التصديقات القضية كذا الكلام على ما وتيرة واحدة ولكن
تقتضي في العبادة فاورد المبادئ على فن واحد او رد المقاصدين على فن اخر **قوله** ثم القياس
اي بحسب المادة فالقسم الرابع هو القياس بحسب الصور **قوله** اجزاء منها اي من اقسام
المنطق اي عددها فاما اخر من اقسامه **قوله** ان يلاحظ ان الامة انما اورد في كل باب
شيئا يسيرا على سبيل الاجمال **قوله** ودرست الابواب اي اداد ترتيبها ترتيبا عن اعادة
الفعل بلفظه مجزا كما مر في الاقوال **قوله** اقامته الى الصلوة **قوله** فصا وتقديم مباحث
اي غرض واجب عليه تام **قوله** على ما اشرنا اليه في ان الخلط به فيما اشرنا اليه
فقدت سبقة على الجدل وفي ترتيب المضاف على كذا فلا يكون على وفق ما اشرنا اليه
قوله فقال اي فقدمه فقال **قوله** ولما كان النفي لهم اي اتماما ودم مباحث الالفاظ
فوصد باب ايتنحي مع انها ليست منه لان اللفظ مقسم مقسم مقسم مقسم
الكليات الخمس التي هي ايتنحي ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم **قوله**

ولما كان

ولما كان فهم المعنى يعني ان البحث عن اللفظ هو فهم المعنى منه ولما كان فهم المعنى منه با
عتباره والاولى ان يقال لما كان البحث عن اللفظ من حيث دلالة على المعنى وجب
على ان اللفظ الصحيح ان يقال بسبب دلالة بدل باعتبار يعرف بالتأمل **قوله** ومنه يعلم
اي من ايراد المص مباحث اللفظ في باب ايتنحي مع انها ليست منه في غير
انها موقوف عليها يعلم ان المص لم يعد كذا **قوله** فنقول اي ان كذا في تعريف الدلالة تقسيمها
مقدمة لمباحث الالفاظ فنقول **قوله** او من الظن بدها واما لزوم العلم من الظن فلا يكاد
جد **قوله** وان لم يتخلل الظن بان لا يكون مفيد الظن سواء كان مضمونا او معلوما **قوله** وان
اي وان لم يكن كذلك بل يتخلل الظن فيسمى وليلا اقناعيا وامادة فالدليل البرهان
ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والدليل الاقناعي والامادة ما يلزم من العلم به العلم
بما لا يتخلل بشئ اخر وفيه ان تعريف البرهان يصدق على ما يفيد العلم التصوري وعلى
ما يكتسب من المقدمات التقليدية وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني ان اريد بالعلم في تعريف
الدلالة مطلق الا وذاك مع ان البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين
ويبطل تعريف الدلالة بدلالة الدليل المكتسب من التقليد بطل وما يفيد العلم التصوري
والالفاظ بالنسبة الى المعاني في جملتها اريد بالعلم الدراك اليقين فالصواب ان يقال
فان في الاول يسمى دالا ودليلا والثاني مدلول والدليلا ان كان مفيد لليقين **قوله**
دليلا برهانيا وبرهانيا وان كان مفيدا للظن يسمى دليلا اقناعيا وامادة **قوله**
ان توسط الوضع فيها اي ان كان الوضع واسط في تلك الدلالة **قوله** والافعالية

وقد بينت هذه الكلام على ما قيل من ان الطبيعية مختصة باللفظية لكن الحقيقة
ايضا اقسام ثلثة لان دلالة السعال الذي ليس بلفظ وكذلك دلالة حمرة الخجل
وصفرة الوجه على مدلولاتها الطبيعية فالاقسام ثلثة لان خمسة قوا كدلالة الخ على
السعال فان طبيعة اللفظ يقتضيه التلفظ به عند عروض ذلك المعنى وبهذا
الاقتضا صادر الا عليه فيكون الدلالة منسوبة الى الطبيعة كما ان صدور اللفظ
اليها والمنسوب الى الطبيعة طبيعية **قوله** والمقصود بالنظر للمنطق وذلك لانها
الطريق المعتمد في فهم المعاني وتفهمها من المعنى او في نفسه ولان الدلالة الطبيعية
والعقلية غير منضبطة باختلافها باختلاف الطبايع والافهام ومع ذلك لا يعمل
العلماء قليلا بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها منضبطة شاملة لمعاني كثيرة **قوله**
والعلم بالوضع فيه كمال وجواب مشهور ان تقرير سؤال ان العلم بالوضع كونه الوضع
نسب بين اللفظ للوضع والمفهوم للوضع متوقف على فهم المفهوم فلو توقف
فهم المفهوم على العلم بالوضع ايضا يلزم الدور وهو محال وتقرير جواب ان العلم بالوضع انما
يتوقف على فهم المفهوم مطلقا سابقا لامن اللفظ وحين الاطلاق والمتوقف على العلم
بالوضع انما هو فهم المفهوم من اللفظ وحين الاطلاق لا مطلقا ولا سابقا فلو توقف
فهم المفهوم عليه فلا يلزم الدور وتحقيق ان العلم بالوضع انما يتوقف على حصول المفهوم في الذهن
ابتداء والموقوف على العلم بالوضع انما هو حصول المفهوم في القلب من اللفظ والموقوف عليه
للعلم بالوضع هو الفهم من الحصول والموقوف هو الفهم من الحصول فيسمى الموقوف المذكور

قوله

قوله لموافقة اياته لتعليل التسمية بالمطابقة المفهومة من قوله يدل على
تمام ما وضع له بالمطابقة لان معناه يدل عليه بالمطابقة وكذا الحال في
قوله لدلالة على ما في ضمن الموضوع له وقوله لانه لا يدل على كل امر خارج اه يمكن
ان يكون مراد المص ان يدل على تمام ما وضع له بسبب المطابقة اي مطابقة
اللفظ لما وضع له وعلاجه بسبب تضمن الجزء وعلى ما يلزم في الذهن بسبب
الاتزام اي لزومه لما وضع له في الذهن فتأمل **قوله** ومنه يعلم اه اي من ان البس
يط لا يتصور فيه التضمن يعلم اه **قوله** بخلاف العكس يعني ان الدلالة التي ليس
بمتكاسنين في حكم الاتزام بل الاستلزام عن احديهما وهي التضمن دون الاخر
اي ليس كل ما تحقق المطابقة مثلا تحقق التضمن لكن كل ما تحققت التضمن المطابقة
وكذلك المعنى في قوله الاتزام لا يستلزم التضمن ويستلزم المطابقة وليس
مراد بالعكس بهما ما هو المتعارف عند اهل الميزان وهو ظ فلا يدع ما قيل ان كون
المطابقة لا يستلزم التضمن بلفظ كلية وينعكس كنفسها فتفكر المحي كون التضمن
لا يستلزم المطابقة على ان قولنا المطابقة لا يستلزم التضمن على تقدير كونه الا
للاستغراق يكون دفعا للايجاب الكلي وعلى تقدير عدم الاستغراق يكون سلبية
مهملة وهي في قوة الجزئية فيكون سلبية جزئية على كلا التقديرين اي ليس كل مطابقة
او ليس بعضها يستلزم التضمن والسلبية الجزئية لا عكس لها لزوما مع ان
عكس قولنا المطابقة لا يستلزم التضمن ليس قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة

لان العكس جعل الموضوع محولا والمحو لا موضوع وهو ليس كذلك **قوله**
 وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن اما الالتزام التضمني فلا يستلزم التضمن
 على داي الجرمود ومتحقق على داي الامام يعرف بالتأمل **قوله** فالامام قال اي حكم يستلزم
 المطابقة الاستلزام بناء على ان لا تصور كل ما هيته يستلزم تصور انتهائيتها
قوله وليس يتحقق لان استلزام تصور كل ما هيته تصور انتهائيتها بطورها منوع بل
 عدم الاستلزام مجزوم لانه تصور كثير من الماهيات ولا يخطب بالانغية بافضلا عن
 نفى الغيرية عنها **قوله** لانه لا يدل على كل امر خارج مستدرك لاحاجة الى ذكره ههنا لانه
 يكون ان يقال لدلالة على اللازم فيها بل الاولى ان يقال لان المعبر فيه اقوى مراتب اللزوم
 الذهني وبما بين بعضه الاخص حتى يفيد جهة اختيار الالتزام على اللزوم ايضا **قوله** والما
 لكان كونه اي دالا على كونه وهو خلاف الواقع **قوله** غير مبطوط اي بظبط بوجوب الفهم وهو
 اللزوم الذهني البيني بعضه الاخص **قوله** بل على امر خارج لازم له اي ذهني فيكون هذه الدلالة
 بسبب اللزوم قسمة التزاما قوله على احدهما الظان يقال على كل واحد منهما ما مل **قوله**
 ينتقض كل منهما بالآخرين اي ينتقض منع كل من حدود الدلالة الثلاثة بنفس الدلائل الثلاثة
قوله في مثل ما اذا فرضنا فيه ان مادة الانتقاض في التعريفات لا بد من ان يكون متحققا ولا
 يكون الفرض فيها **قوله** يمكن ان يكون مطابقة وتضمن والتزام وايضا كانت يصدق عليها احدا لا
 حريص فلا يكون شئ من الحدود مانعا فلما بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها اي من قيد بتوسط
 الوضع بما وضع له في كل من حدود الثلاثة بان يقال اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام وضعه

الوضع لما وضع له مطابقة وعلاجه ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له تضمن
 وعلى ما يلزم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له الالتزام **قوله** احترز
 عن الانتقاض يجوز ان يكون مفعولا له للقيود ويجوز ان مفعولا له لفعلوا فيه
 نظرا لانه على تقدير التقييد بذلك القيد ايضا لا يندفع الانتقاض ههنا فيصدق
 على دالة الشئ على الضوء تضمن والتزاما انتها دالة اللفظ على تمام ما وضع له
 بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حد المطابقة بالتضمن والتزاما وكذلك
 يصدق على الدالة على الضوء مطابقة والتزاما انتها دالة اللفظ على جزء ما وضع له
 الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حد التضمن بالمطابقة والتزاما وكذلك يصدق
 على الدالة على الضوء مطابقة وتضمن انتها دالة اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط الو
 ضع لتمام ما وضع له فينتقض حد الالتزام بالمطابقة والتضمن فان قيل يمكن ان يقدر
 القيد هكذا اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة وعلى
 جزء بتوسط الوضع لكل بالتضمن او على ما لا يلزم في الذهن بتوسط الوضع للزوم بالالتزام
 قلنا هذا التقدير مع انه غير مبادر من السوق لا يندفع به انتقاض حد المطابقة بالا
 حريص **قوله** الكافي المص ههنا اي في حدود الدلالات الثلاثة بارادة قيد الحثية من
 غير ذكرها بان اراد اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له من حيث انه دال على تمام
 ما وضع له يدل بالمطابقة وعلى جزئه من حيث انه دال على جزئه يدل بالتضمن وعلى ما لا
 نعم في الذهن من حيث انه دال على ما يلزمه في الذهن يدل بالالتزام وح لا انتقاض

اصلا على ان ذكر قيد بتوسط الوضع لا يندفع الانتقاض كما مر **قوله** ان ترتب
الحكم على المشتق يدل على علته الماخذاة المشتق منه كلما ذكره في قوله تعالى ان
وات رقة فاقطوا ايديهم فان ترتب القطع على اتاق وات رقة المش
تقتضي من رقة بتعلق علقتهما للقطع والمراد بالحكم بهما يدل بالمطابقة
يدل بالتضمن ويدل بالالتزام وبالمشتق الدال بالوضع لتام ما وضع له عليه
والدال بالوضع له على جزئه والدال بالوضع له على ما يلزمه في الذهن فيكون محققا
المص ان الدال بالوضع لتام ما وضع له على تمام ما وضع له يدل عليه بالمطابقة
والدال بالوضع لتام ما وضع له على جزئه يدل على جزئه بالتضمن والدال بالوضع لتام
ما وضع له على ما يلزمه في الذهن يدل على ما يلزمه في الذهن بالالتزام وترتب
الحكم بانه يدل بالمطابقة وبانه يدل بالتضمن وبانه يدل بالالتزام على الدال بالو
ضع لتام ما وضع له عليه وعلى جزئه وعلى ما يلزمه في الذهن يدل على ان الاحكام
المذكورة انما هي بسبب كون الدلالة بالوضع لتام ما وضع له عليه وعلى جزئه وعلى ما يلزمه
في الذهن واخفاء في حصول اعتبار قيد الحثيث في احواله ووبلك الدلالة فيكون
مع التعريفات ان الدال بالوضع لتام ما وضع له على تمام ما وضع له عليه بالمطابقة من حيث
انه دال بالوضع لتام ما وضع له عليه والدال بالوضع لتام ما وضع له على جزئه بالتضمن من حيث انه دال
بالوضع لتام ما وضع له على جزئه والدال بالوضع لتام ما وضع له على ما يلزمه بالالتزام من حيث انه دال
بوضع لتام ما وضع له على هذا هو القيد للموافق بهذا المقام ولا يخفى ما في تقريره من غير

المائل

المتشبه والمبهم يعرف بالتأمل الصادق **قوله** بالوضع لتام ما وضع له عليه والمائل
فيه ان الظاهر يرجع الضمان الى المعنى المدلول اي بالوضع لتام المعنى المدلول بالجزء
للزوم فيلزم ان يكون المعنى التضمن الكلي للجزء مع ان الامر بالعكس فالصواب
ان يقال او لما هو جزؤه اي بالوضع لتام المدلول جزؤه وان كانا المبرج ما وضع له يلزم
ان يكونا ما وضع له في الالتزام اللازم والظاهر ان قوله او لجزئه من قبل هو القيد المراد ما ذكرنا
قوله لاجته اليه بل يكون مطلق الزوم فيهما كان او حادجا **قوله** فان الزوم الذهني مستند
كث اذا دخل في السندية للذبح المذكور وانما السند قوله الزوم الخارج كونه بحيث
انه **قوله** ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه اي لا يلزم من استلزام تحقق
المسمى في الخارج تحقق اللازم فيه انتقال الذهن من المسمى الى اللازم **قوله** واللام يكن
اللزوم ما قلنا ان اريد به الزوم الذهني فالملزمة مستمرة ولكن غير مفيدة وان اريد
مطلق الزوم او الزوم الخارج فالملزمة ممنوعة **قوله** كيف ولو كان الزوم الخارج
شرطا فيه ان السوال بكفاية مطلق الزوم في الشرطية لا شرطية الزوم الخا
رجح فلا يكون هذا في المقابلة **قوله** لانه عدم البه او عدم المضاف الى البه والمضاف اليه
خارج عن المضاف وان كانت الاضافة داخلية فيه **قوله** يكون البه لازما له في الذهن
اي ينقل الذهن منه الى البه فتتحقق الالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج **قوله** فالاط
التمثيل بزوجية الاثنين وانما قال في الاول دون الصواب لان الفرض كاف في التمثيل
فيصح التمثيل الاول ايضا بهذا الوجه لكن هذا اولي الا ان فيه ايضا ما فيه يعرف

بالتام بل الاولى التمثيل بدلالة العي على البصر عما لا يخفى **قوله** بالمعنى الاعم
يعني ان اللزوم البين يطلق على معنيين احدهما كونه اللازم بحيث يزعم من تصور
اللزوم تصور **قوله** والثاني كونه اللازم بحيث يكفي تصور مع تصور ملزومه
فحيث لم العقل باللزوم بينهما وهذا المعنى اعم من الاول لانه علم من كون بيت
ان تصور بين كافين في اجزاء باللزوم بينهما في المعنى الاول ايضا مع اعتبار استلزام
تصور اللزوم تصور اللازم فيه وهذا ليس بمعنى في المعنى الثاني بل اللازم المقصود في مجرد
وكونه التصويتين كافين في جزم العقل باللزوم بينهما فيكون المعنى الثاني اعظم من الاول **قوله**
قوله واشترط الاقصى بوجوب اشتراط الاعم فيه ان اشجاب اشتراط الاقصى اشتراط
عم يستلزم اشتراطهما معا فالدلالة انما تحقق اذا تحقق معا وفي هذا المثل لا يتحقق
الاقصى فلا يتحقق الدلالة فيكون يتحقق التمثيل بهذا القدر فالصواب في اجواب بكفاية
الفرض في التمثيل او يجهل التمثيل على مذهب الامام **قوله** كونه الاستفهام اي ماصدق عليه
بمنه الاستفهام **قوله** كان نقطة فان قلت ان كاي المراد بهما معناه الكلي اعني نهاية
الخط فهي كاللانه وان كاي المراد بهما ماصدق عليه ذلك المعنى الكلي فهو ليس
بمعناها قلت بهذا انما يراد اذا كان **قوله** كان نقطة تمثيلا للفظ الذي لاجزاء المعنى
وليس ذلك بل هو تمثيل للمعنى الذي لاجزاء **قوله** لا يرد ذلك لاننا نختار ان المراد بها
ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي اعني اذا وضع لفظ لجزء على ما صدق عليه ذلك
المعنى الكلي يكون لذلك اللفظ جزءا لا بمعناه **قوله** اذ ليس شئ في معنى المعنى الحيوان **قوله**

الح اذا لم يكن مراد لم يكن الدلالة عليه مرادة **قوله** ايضا اما موهلف لوقال ههنا
والثالث موهلف ثم شرع في تقدير قول المص **قوله** واما موهلف لكان انشبه **قوله** اي الذي
يكون القيد وحكمه متحقق في اي يكون لجزء ملفوظ او مقد كونه يكون بمفهوم
ايضا جزء يكون لجزءه والاعجاز المعنى ويكون ذلك المعنى معناه المقصود منه ويكون
تملك الدلالة مقصودة ايضا والمراد بالقصد القصد الجدي على ان نوع الوضع فلا يرد
على منع تعريف المكتوب بجمع تعريف المفرد اذا اريد بجزء منه دلالة على شئ في فهمه مدلول و
بجزءه جزءه مرتب في السمع فلا يرد على تعريف المكتوب الفعل الذي انما هو على احدته
بصيغة على الزمان **قوله** على مفهوم المفرد لانه عدمه والاعدام انما يعرف بملكاتها **قوله**
اقم للمفهوم اولاه بالذات فان قلت ان المفرد والمركب والكلي والجزئي بالمعاني المذ
لودة يهنا اوصاف اللفظ ولا يصدق على المفهوم اصلا فكيف يكون اقسام
للمفهوم اولاه بالذات وباللفظ ثانيا وبالعرض بالامبر بالعكس المقصود ان
المعاني الحقيقية لها ما هو وصف للمفهومات وانما يطلق على ما هو وصف للالفاظ
مجازا يدل عليه قوله تسمية الدال باسم المدلول لكن كون المفرد والمركب كذلك
محال بحيث بل الامبر بالعكس فيهما على ما قرر في المطلولات **قوله** من حيث انه متصور
بمجرد انه متصور على ما يفيد قيد النفس وقيل في الذهن مما للحاجة اليه لان التصور
حصول صورة الشئ في الذهن تامل **قوله** شركة بين كثيرين في اي اشتراكه بين كثيرين
والمراد بعدم منع الاشتراك كما في فرض صدق على كثيرين لا اشتراكه في الواقع ولا فرضه

بالفعلية تدخل الكليات الفرعية كشريك الباري تعالى ولا يمكن
في تعريف الكلّي وتخرج عن تعريف جزئي والابتداء جوعا ومنعنا العلم أن اللفظ
كثيرين من مسمى المسمى وليس بصحيح من حيث القاعدة العربية أو
اعتبار العربية يجب أن لا يكون اللام الكثيرون أقل في سنة وإن يكون في ذوى
العقول وإن يكون الخشية والنوعية والفصلية باعتبار الصدق على كل اثنين
من افراده إذا لا يوجد صفة الكثرة في أقل من اثنين كما لا يخفى **قوله** لا في الاكتفاء بالنفس
لا يحصل فمذهبة القاعدة أما في الاكتفاء بالنفس فلا يحصل الاحتراز عن مثل الواجب
والكلية العربية لأن نفس مفهومها باعتبار الوجود المحاذي مانع
لو كان المراد نفس المفهوم فغير اعتبار شيء أصلا فلا يكون مانعا ولا مانعا وأما
فالاكتفاء بالتصور فلا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب أيضا لأن بصورة
مع ضم ضمنية البهائم التوحيدى مانع أيضا **قوله** على ما لا يخفى للنفس لا خفاء في
أن عدم الخفاء لا يدخل فيه للاتفاق فلا بد أن يقال لا يخفى على الفطن أو ما يؤتى
مواد **قوله** فلا نسلم خلق في النتيجة فإن مفهوم لفظ الخلق ما يمنع وقوع الشك
لو كان كلياً يلزم أن يكون ما يمنع مما لا يمنع فيلزم صدق الشيء على ما نقيضه وهو
محال قلت لأن اسمية وانما المحال صدق الشيء على ما يصدق عليه نقيض
وأما صدق الشيء على نفس نقيضه فواقع في غير موضوع فإن قلت يلزم من
هذا أن يكون المانع ليس بمانع وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محال قلت

المحال

المحال سلب الشيء عن نفسه بعبارة أن هذا ليس نفسه وأما بعبارة أن هذا اليعاد في
على نفسه ثابت له فليس محال بل هو كذلك لأن ثبوت الشيء يستلزم المفارقة
بينها واللازم الثاني لا الأول فإن قلت الكل لا يمنع نفسه تصور مفهومه عن وقوع الشك
بين كثيرين فيه كالنوع والجنس والفصل فيلزم ثبوت الشيء لنفسه وصدق عليه
محال قلت مفهوم الكلّي هو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشك بالنظر إلى
ثباته يصدق عليه باعتبار صدقه على كثيرين وهذا المقدار في المفارقة كاف تأمل
قوله يدخل في حقيقة جزئية أي يدخل مفهومه في حقيقة جزئية مفهومه أي **قوله**
كأحيواناً بالنسبة إلى الإنسان والفرس أي الذين هما تماماً حقيقة جزئية كحيوان الإنسان
فيه الحقيقة فلا حاجة إلى التردد المذكور في الشرح ذلك المعنى في قوله كالمضاحك
بالنسبة إلى الإنسان الذي هو تمام حقيقة جزئية لا ما فيه الحقيقة **قوله** إبان
يراد بالداخل غير الحاجب سمي للشيء باسم ملزومه أو عدم الخروج من لوازم الدخول **قوله**
على الاستدراك وهو أن يراد بلفظه معيار حقيقان ومجازيان أو مختلفان أحد معيّن
لضميمة التجميع إليه معناه الواحد يراد بضميمة واحدة المعينين ثم يراد بصيغة الآخر
معناه الآخر كما في قول الشيخ إذا نزل السماء بأرض قوم رعته وإن كانوا غضاباً
المراد بالسماء المطر والضميمة العائد إليه في رعيته الكلاب والمفيعين مجازي **قوله**
ولذا العادة مظهر الأنسب أن يقال ويؤيده إعادة الشيء مظهره **قوله** تأمل
إذا كان المقام الضميمة بهذا المقام ليس كذلك تأمل **قوله** على الاستدراك **قوله**

معرفة اي حديث انه ان اعيد الشئ معرفة يكون المراد به معنى **قوله** اي بان لا
 يكون جزءا في ان هذا ينتقض تعريف العرض بالنوع ان لا قائل يكون عرضيا فاما
 حمل تعريف الذاتي على التأويل المذكور **قوله** لان القاعدة دليل لكون الضاحك حاد
 جامع حقيقة جزئية **قوله** فاقدمها يقبض فانيا يعرف ان الضاحك ليس باقدم
 احواص اذا الناظر اقدم منه فيجب خارجا **قوله** اصطلاحه حتى يعرف ان اطلاق
 الذات على النوع باعتبار المعنى الاصطلاحي وهو الذي لا يكون حاد جامع حقيقة
 جزئية واما معنى اطلاق لفظ الذاتي على ذلك المعنى الاصطلاحي بحسب اللفظ
 فباعتبار بعض افراد المعنى الجنس والفصل كاحيوان والناظر مثلا ان كان المراد
 بالذات لنفس الحقيقة باعتبار جميع افراد ان كان المراد بالذات ما صدق
 عليه الحقيقة واما اطلاق العرضي على الخاصة والعرض القائم كالضاحك
 والماتع مثلا فباعتبار تسميتهما الى ما خذ الاشتقاق الذي وهو العرضي
 كالضاحك والماتع مثلا واطلاقه على المفهوم الاصطلاحي الذي هو يكون
 حاد جامع حقيقة جزئية باعتبار افراده وكذا اطلاق الذاتي والعرضي
 على مفهوم الجنس والفصل والنوع وخاص والعام باعتبار الافراد **قوله**
 مع الفرس قيد لقوله بتمام حقيقة اي بتمام حقيقة الانسان مع الفرس المشتركة
 بينهما وتعليلها بالثبوت غير صحيح على ما لا يخفى **قوله** فكان المراد ذلك الاول ان
 يقال والمراد ذلك بقرينة قوله فسمه واما مقول في جواب ما هو الجنس فسمه

والخصوصية

والخصوصية معا وفي بعض النسخ المتن بحسب الشك المخفضة وحيث الكلام بلا
 تكلف **قوله** وان لم يذكره اي اعتمادا على تلك القرينة المذكورة **قوله** عن النوع اي
 الاضافة الى النوع الحقيقي **قوله** فمما يعرض له بعد تقومه فان قيل الكون صالحا للمعقولة
 لينة على كثيرين عن معنى الكلية فيكون كونه عارضا لها بعد التقوم قلنا الكون صالحا
 للمعقولة في جواب ما هو عارض تامل **قوله** لكونها امورا اعتبارية اي لكونها الكلية
 هو اعتبارية فصلت مفهوماتها المذكورة اولاه وضعت اسمائها باذانها كما صح في
 في اشغالها فلا يكون لها حقايق غير تلك المفهومات فالعريف بها يكون حاد وكالا
 وسوما **قوله** فان قلت جنس جنس اي يعني ان الكلية اخص في الجنس لانه جنس
 الجنس وجنس جنس اخص من مطلق الجنس فرد من افراد مطلق الجنس
 ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه اي افراده كتعريف الحيوان بالانسان مثلا فلا يجوز
 تعريف الجنس بالكلية **قوله** ولكنه فيه مفيد لانه لا يبيد الاعتبار بل يختلفان
قوله وان اريد مطلق اي عدم محو مطلق اي سواء اتحد الاعتبار او اختلف فممنوع
 والظن في تقرير جواب ان يقال ان الكلية اعتبارية اعتبار مفهومه واعتباره
 جنس للجنس وهو الاعتبار والاول اعم من الجنس فتعريفه بهذا الاعتبار وبما
 للعبارة لانه اخص منه والعريف ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريف العام
 بالخاص فان قلت هذا التعريف اما حاد او رسم لانه ذكر في اللفظ مفيد كما يحتمل
 مكان يعقب فيه تركيبه من الجنس فوجب ان يكون التعريف باعتبار الجنس

فكوا تعريف العام بالخاص قلت المعتبر فيهما ذاتا الجنس لا مع وصف الجنس
واما ما في الشرح فهم منه ان التعريف بالخاص يكون جائزا عند عدم اتحاد
اعتبارين وليس كذلك مع ان قوله لان الكلي مفهومه مقروا على ما لا يناسب على ما
لا يخفى على المتأمل **قوله** فالامر ان اى ان يكون لعموم مقروا على ما لا يناسب على ما
يعين المتغيرين اعتبار المفهوم واعتبار كونه جنسا للجنس **قوله** معا
ليس المراد ههنا المعية الزمانية بل المطلق الاجماع فكوا كالتا كيد لقوله حسب
الشركة والخصوصية بمنزلة جميعا **قوله** مختلفين بالعدد اى وان كان فرضا حتى يدخل
فيه النوع المنقسم في شعبة كالتا **قوله** اختره اف عن جنس وخاصة فيه انما
يكوا اختره عنهما اذا اريد فيه قيد فقط بان يقال مقول كثيرين مختلفين بالعدد
دون حقيقة فقط وهو اذا لم يزد به القيد فالاختره اذا انما يخصه بقوله في
جواب ماهو يعرف بالتام **قوله** وامثاله اى الفصل البعيد وخاصة بجنس
والعرضي العام **قوله** كالحوان في جواب ما زيد اى يفهم منه ان السؤال على الاخترا
عن الجنس ومثاله بقوله مختلفين اى مع ملاحظة قوله في جواب ماهو مع ان
الاخترا عنهما كان لمجرد قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة **قوله** فكيف يكون
اى بقوله مختلفين بالعدد ولكن ما اخترا عنهما احد بمجرد قوله مختلفين بالعدد
بل مع قوله دون الحقيقة ولو جعل معنى قوله فكيف يكون مختلفين
بالعدد دون الحقيقة كانه وجه لكن لا يناسب قوله في جواب وامثاله ههنا تام

قوله

قوله هذا اى السؤال بالجنس وامثاله ان ورد قائما برؤية من جهة تعريفها
بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة بان يقال كحوان مثلا يقال في
جواب ما زيد وعمر وهذا الجنس وذلك الجنس مع ان زيد وعمر
متفقان في حقيقة وكذلك هذا الجنس وذلك الجنس فكيف يكون مختلفين
ولا يلد على الصق لانه نفى الاختلاف بالحقيقة مع اثبات الاختلاف في
العدد ولا يوجد مما ذكر شي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في
جواب ماهو وفي هذا المقام نظر بوجهين اما اولاهما ان كان السؤال على الاخترا
عن الجنس وامثاله بقوله مختلفين بالعدد اى بدو ملاحظة قوله في جواب ماهو فلا
يندفع بالجواب المذكور وان كان السؤال على الاخترا عنهما بقوله مختلفين با
لعدد اى مع ملاحظة قوله في جواب ماهو فلا يرد الامثال اما ثانيا فلان عدم الا
ختلاف بالحقيقة مع الاتفاق بهما متلازمان فلا تفاوت في ورود هذا الاخترا
فبين نفى الاختلاف بالحقيقة والاثبات الاتفاق بهما على ما لا يخفى واعلم انه لو قرر ال
حتم ان هكذا تعريف النوع منقوض بالجنس لانه يصدق عليه انه مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد ومن حقيقة او متفقين بالحقيقة في جواب ماهو لان كحوان مثلا يقال في
جواب ما زيد اى هو الجنس وذلك الجنس واجب عنه بان صحة الجواب با
لجنس ناظرة وفي اشمال السؤال على الحقيقيين المختلفين الى اخر ما ذكره الشرح او
اجيب بان المتبادر من المقولة صراحة لاختصاص الحيوان في المثال المذكور

بمقول على المتفقين بالحقيقة صراحة بل ضمنا كان الكلام انهم اسوال وجواب
 استدلالهم لمن تأمل حتى التأمل **قوله** فان السوال في ان محله بعد قول
 المصنف وهو الذي يميز اشياء عاينها في الجنس اللهم الا ان يقدر قولنا
 وهو المميز الذي بعد قوله بل في جواب اي شئ هو في ذاته فتأمل **قوله** ولذا ان
 ولان السوال باي شئ هو انما هو عن المميز قال وهو **قوله** تنبيهها عن ان
 كل ماهية ولو قال وتنبيهها بالعطف او قال وانما قال في الجنس تنبيهها لكان
 او في تأمل **قوله** من امرين متباينين وان لم يبق دليل عليه لكن تركبها من غير
قوله كالتأطيق فانه يميز الناس عن المشركات في الجنس القريب وهو
 الحيوان **قوله** كالحيوان والنامي يميزه عن المشركات في الجنس القريب وهو
 الن **قوله** من حيث هي اي امتنع انفكاكه عنها في الخارج والذهن جميعا **قوله** المو
 جوده اي امتنع انفكاكه عن الماهية باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن او باعتبار
 وجودها في الخارج **قوله** بقوله قولنا عرضا انما يخرج به النوع على تقدير ان يكون ذاتيا
 وان كان عرضيا على ما قرره الشرح فيما سبق فلا تذكر **قوله** متعلق بهما لا لتعلق الظرف
 بالعامل بل هو بيان لموضعها وعمومها والمفعول كالمفتق بالقوة والفعل بالنسبة
 الى الانسان وغيره **قوله** منه على عدم معنى التعريف بالمفرد فيه ان اللازم مما ذكر
 نوقض كون المقرف مركبا كلياً على كون النظر ترتيب امور معلومة ولا يثبت مما ذكره
 الشرح نوقض كون النظر ترتيب امور معلومة على بل على عدم صحة التعريف

بالمفرد

بالمفرد وهذا ليس بدو والذود نوقض اشئ على ما يتوقف عليه بترتيب او بترتيب
 فالاول ان يقال فان كون النظر ترتيب امور منه على كون النظر مركبا كلياً اذا الوجه
 تطبيق المفرد بالكل على المقرف بالفتح لا العكس وكون النظر مركبا كلياً منه على
 كون المقرف مركبا كلياً **قوله** ولهذا اي ولا يكون النظر ترتيب امور منه على عدم صحة التعريف
 يف بالمفرد عرف بعضهم النظر بتحويل الامر وترتيب امور لا ترتيب امور فقط يشمل
 التعريف على المذهبين وهذا الترتيب جعلى والا فتحصل امرا على ترتيب امور اذا
 تحصل الامرا على ان يكون ترتيب امور او لا ونظيره قولهم في تعريف المقدمة
 ما جعلت جزء قيس او حجة **قوله** لا بد فيه من تصور ثبوت الشئ اذ لا بد في
 الماهية المقرف في وجهين احدهما الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف المصحح لطلبها
 اذ لا يصح ولا يمكن طلب المجهول مطلقا والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية الذي
 يطلب علمها به حين التعريف وانما نقول بالوجه الثاني اذا علم ثبوت الوجه الثاني
 الاول مثلا الانسان المعلوم بالشبهة قبل التعريف بالناطق انما يعلم بالناطق
 اذا علم ثبوت الناطق للشئ بان يعلم بان شئ انا ناطق وقريب منه ما قيل
 التعريف بالمفرد لا يصح لان الشئ المطلوب تصوره بالتعريف يجب ان يكون
 متصورا بوجه ما قبل التعريف والا امتنع طلبه ولا بد من تصور مستفاد منه القوة
 المطلوب وذلك التصور غير التصور بوجه ما والتصور بوجه ما مدخل في التصور
 المطلوب بوجه تحقيق التصورين في حصول التصور المطلوب فلا يحصل التصور

المطلوب بمقدور بل انما يقع بمقدور **فقد** فيكون مركبا فيه اي وجوب تصور ثبوت
شيء في الموقف لو استلزم تركب الموقف من الثابت والمثبت له لزم ان لا
يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير ان يعلم الانسان قبل التعريف بمثل الشبهة
حداله لتعريفه من الداخل والخارج اللهم الا ان يلتزم ذلك باعتبار استماله على
جميع الذاتيات وايضا لم لا يجوز ان يكون احد الشئيين شرا للمعرف لا دخل
فيه ههنا وادان على ما قيل ايضا فليتم **قوله** ولم هذا اقلو معنى الناطق شئ له
النطق يفهم منه ان ليس المراد بالمفرد المكتوب ما يكون بالقياس الى اللفظ كما سبق بل
المراد بالمفرد معنى للجنس فله المركب معنى له جزافا فهمه من هنا نظرا لان قولهم معنى الناطق
شئ له النطق ومعنى الضاحك شئ له الضحك الى امثال ذلك ليس للاجل ما ذكره
بالاجل ان معنى المشتق شئ ما ثبت له المشتق منه الا يرى انهم يقولون معنى الناطق
شئ له النطق حين لم يقع النطق بمفرد شئ ايضا كما لم يكن الفصل وخاصة
مشتق لم يكن المعنى كذلك فان قلت اذا كان معنى الناطق شئ له النطق يلزم
ان يكون الناطق رسما للانسان شبيهة عارضة له قلت المقصود من
لهم معنى الناطق شئ له النطق ان المعبرة في معناه حيوان شئ فقط بل
مقصودهم ان المعبرة فيه مفهومة يصدق عليه الشئ سواء كان ذلك المفهوم
نفسا شئ او الحيوان او الى غير ذلك كما اشار اليه اشرح بقوله فان
معناه جسم لالناطق اه **قوله** اما بكنهه اي بمجوز ذاتياته **قوله** يخرج التصديقات

بن على ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق كما هو المتبادر **قوله** قولنا لاكتساب
يخرج المذموم اه وذلك لاكتساب هو التحصيل بطريق الكسب بان يوضع المظ
التصور في المشهور به لا يتم بعد الذاتيات اه عرضية له ولو اتف بعضها مع بعض
تأليفها يوافق المطلوب والتصورات اللازمة البنية هي صلة من تصورات المقدمة
ليس حصولها كذلك فلا دخل لها في التعريف ولان الاكتساب تحصيل ما ليس له صل
وتصور المذموم ليس سببا لتحصيل تصورات اللوازم البنية بعد ما لم يحصل بل ينحط
دها في القلب حتى لو فرض تصور للذم غير بدعي لم يحصل بمقدور المذموم بل بعض
اللوازم البنية يتوقف عليه تصور المذموم كالبصير مفهوم العوى هو عدم البصر لان المضاف
من حيث المضاف اليه يتوقف تصور على تصور المضاف اليه فلا يكون تصور المذموم
مبنيا وكاسبا كما نشأ تصور اللازم بل سببا لحصوله في الذهن لا على ذلك الوجه بل
على وجه الخطأ والاكتساب هو الاول لا الثاني ولان الحصول بالاكتساب يكون با
لقصد والاختيار والبنية وحصول تصور اللازم من تصور المذموم لا كذلك
قوله يشتمل احده على ان المتبادر من قولنا ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور شئ
ما يكون سببا لاكتساب تصور بالكنه فلا يكون سببا للاكتساب بل يكون مختصا با
احد قولنا اما او يشتمل كليهما شمولاً ظاهراً **قوله** والتقسيم للمحدود ولا
للمحديف لما كان طريق صورة التقسيم الواقع في التعاديف قد يكون للمحدود
قد يكون للمحدود لكن الطريق شك والتشكيك بيننا شرج على ان التقسيم

بهذا المردود وقد تقرر في امثال هذا في التعريف المشتملة على صورة
 التبريد سوال من وجهين الاول ان التبريد انما يكون للماهية من حيث هو
 هذا التعريف الاقصر الموقوف فلا يكون تصور سبب لاكتساب
 تصور الشئ بكنهه وما يكون تصور سبب لاكتساب تصور الشئ بوجه
 يتميز عن عداه قما داخلان تحت الموقوف والثاني ان لفظا والتبريد
 هو للابهام فبنا في التعريف الذي يقصد به البيان والجواب عن الاول ان التعريف
 مركبي والانقسام اليها خاصة لميزة اياه عن عداه وعن الثاني وانا لانم ان او
 في التعريف الذي ذكرنا وفيه للتبريد بل هو التقسيم اي اياها كما ان القسمين
 المذكورين هو قسم من المردود وحاصله ان المراد باوان قما المردود وحدة
 هذا هو ان الذي يكون تصور سبب لاكتساب تصور الشئ بكنهه وقما
 اخره حدة ذلك وهو الذي يكون تصور سبب لاكتساب تصور الشئ
 بوجه يتميز عما عداه اي بوجه غير الكنه بقرينة المقابلة فهو في الحقيقة حدة
 القسمين المختلفين في الحقيقة المحصورة المشركين في ماهية مطلقة
 الموقوف ولم يرد به واما ان حدة اما هذا واما ذلك على سبيل التوكيد وتشكيك
 فن في التبريد كذا في شرح الموافق وفي شرح المقاصد ان تعريف الشئ بالخصوص
 ان لا يشتمل كل منها البعض اق ميجب في ان يذكر الجميع بطريقة
 التقسيم تحصيلها خاصة الشاملة لكل فرد وهي كونه على احد الاوصاف

ويقع

ويقع كلمة او لبيان اقصر المردود والابهام والترديد الذي يبا في التبريد واذ
 عرفت هذا فقول الشرح وعلامته كونه الانفصال المنع الخلو عما ترى
 ليس بوجه لان الانفصال ليس لمنع الخلو فقط بل الانفصال حقيقي قوله
 علامته كونه الانفصال المنع الخلو فقط قيل لانه لو كان التقسيم للمردود فلا يخ من ان
 يكون القسمان حدين تامين فيجب ان يكونا متساويين وليس كذلك
 لان ما يوجب التميز اعم مما يوجب الاطلاق على الكنه او يكون ناقصين
 او احدهما تاما والآخر ناقصا وعلى هذه من تقديرين لا يلزم الاخصا في
 الشقين لان الحد الناقص لكونه مركبا من الجنس البعد والفضل القريب
 يتعدا الجنس البعيد فلا يصدق الانفصال المانع الخلو وفيه ان هذا التام يتم
 اذا ثبت كون جنس البعيد في هذه المادة اكثر من الشئ على تقدير تسليم
 تعدده وهو غير معلوم على ان المساوات بين الحدين الناقصين
 لشئ واحد وكذا بين الحد التام والناقص لشئ واحد واجبة بناء على اشتراك
 التساوي بين الموقوف لا سيما بين الحد والمردود فلا فرق بين كون القسمين
 حدين تامين وكونهما غير الحدين التامين ههنا فالفرق حكم بل عدم المطابقة
 علامته اخى لكون التقسيم للمردود لا للحد وقيل المراد ان التقسيم لو كان للمردود
 جب ان يكون الانفصال لمنع الجمع للماهية الوحدة لا يكون الا احدا المفرد
 بين المتغايرين واما اذا كان التقسيم للمردود فيجوز ان يكون الانفصال لمنع

اختوتها كان الانفصال بينهما المنع الخلو علم ان التقسيم للمحدود والحد وفي
 ايضا نظرا لاننا لانعم ان الماهية الواحدة لا يكون الا احد المفهومين المتباينين وانما يكون
 كذلك ان لو كان حدين تامين اما اذا كان غيرهما فيجوز ان يكون الماهية الواحدة
 اياهما جميعا ولان المراد بالوجه المميّزة عما عداه غير الكنه بقية المقابلة اذ لو لم يكن
 كذلك بل كان الوجه اعم من الكنه يلزم ان يكون في الشيء قبالة وجه يكون لانفصال
 لالمنع الجمع لمنع الخلو وهو نظرا علم انه اذا تناول القيمين لفظ من الالفاظ المحذورة
 فهو تقسيم للمحدود والافرو تقسيم للمحدود كما لو قيل ان الجسم ما يتركب من جوهرين
 او ماله ابعاد ثلثة يكون التقسيم للمحدود لعدم دخوله تحت لفظ من الالفاظ المحذورة
 قيل الجسم ما يتركب من جوهرين او اكثر يكون تقسيم للمحدود ولتاول الترتيب
 اياها كما في كشف البديهي وههنا قد يتناول القيمين لفظ من الالفاظ المحذورة
 وهو ما يكون تصور سبب للكتاب تصور الشيء فيكون التقسيم للمحدود
 والحد **قوله** لانه لو كان للمعرف مقول لم يتم التسلسل بين الملازمة انه احتج
 مفهوم الموقف لاحتاج مفهوم معرف المقرف الى معرف احلانه جزء وهو كذا احتج
 مفهوم معرف المقرف الى معرف اخر وهو تسلسل كذا وجه السيد الشريف قدس
 سره في حواشي شرح المطالع وفي ملازمة الجواب الاول لم هذا التوجيه نظ
 تعرف باثبات **قوله** بان معرف المقرف عينه اي معرف معرف المقرف عين معرف
 المقرف على حذف المضاف او جعل الامر بالعرف انجي في المقرف المضاف اليه في قوله

موقف

معرف الموقف الظان ان هذا الجواب منع الملازمة وتقريره ان يقال لا
 انه لو كان للمعرف موقف لزم التسلسل لجواز ان يكون معرف الموقف
 عينه كما ان وجود الوجود عينه عند من يقول بان الوجود موجود في الخارج فيكون
 قولنا لا لان العينية ممنوعة على خلاف قانون الناطقة لانه يكون معناه
 للسند ومنع السند غير مفيد سواء كان مساويا للمنع او لانهم بطلان المسند
 المساوي يفيد اذ بطلان اللازم يستلزم بطلان المذوم وما قيل ان
 هذا الجواب معارضة وقولنا لا يرجع منع لمقدماته بافقد سريدي على ما لا يخفى
قوله اما بان التسلسل غير لازم تلخص هذا الكلام اننا لانعم الموقف الى معرف
 اخر لاحتاج انه لو كان للمعرف موقف لزم التسلسل ان قيل لو احتاج معرف
 المقرف الى معرف اخر لاحتاج معرف المقرف الى معرف اخر ايضا وهلم جرا قلنا اما ان يرد
 بمعرف المقرف مجتزئة او مع وصف المعرفة واما ما كان لاحتاج الى معرف
 اخر اما على الاول فليجوز ان يكون اجزائه بديهية او معلومة وظاهر ان كسفا
 قوله او معلومة هو الصواب واما على الثاني فلكونه معلوما باعتبار عارض وهو
 صدق المقرف المحدود عليه **قوله** وقد عرفت ان الخاص يقع مقرفا جواب عن سؤال
 مقدد تقديره ان معرف الموقف اخص من مطلق المقرف ولا يجوز تعريف
 الشيء بالاخص منه وتقدير الجواب مثل ما سبق في تعريف الجنب **قوله** واما بان
 التسلسل في الامور الاعتبارية لانقطاعها حاصل هذا الجواب منع بطلان اللازم

تقريره اننا نعلم ان هذا التسلسل بطر وان سلم لزومه لان هذا التسلسل في الامور لا
شبهاتية وهو ينقطع بانقطاع الاعتبار فان الفعل قد يعتبر معرف المرفوع من
حيث هو فلا يلزم من احتياج المرفوع الى مرفوع اخر احتياجه اليه لانه قد ينفذ
من حيث هو مرفوع فيلزم من ذلك احتياجه اليه ولا يعتبر العقل على هذا الوجه
وانما ينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار ويمكن الجواب عنه بان يقال ان
مرفوع المرفوع مما يصدق عليه مفهوم المرفوع ولا يلزم من احتياج المفهوم
الى المرفوع احتياج ما يصدق عليه المفهوم اليه فيكون الاعتراض من قبيل اشتباه
المفروض بالعارض تامر **قوله** لانه ان كان تحت الذاتيات اه الانسان يقال بل
قوله ان كان تصور سبب لاكتساب تصور الشيء بكنهه فدون ان تصور سبب
لاكتساب تصور الشيء وجه يميزه عما عداه **قوله** قول دال على انه ماهية
الشيء اي دلالة الكاسب على المكتسب فلا تدر القضية الدالة على عكسها ولا الدالة
وم المركب الدال على لازم البين ولا اللفظ المركب الدال على ما وضع له كرام الحجة
وانما زاده الشارح لفظ الكنه لئلا يرد النقض بالرسم والمص حذفه اعتمادا على
البادر والقول المركب جنس للحد المفوض ان كان التعريف والمقول ان كان
له ولا يجوز ان يكون جنس لهما معا كما ينبغي وبالقيد فصل يخرج الرسم و
القياس لكن على تقدير ان يكون التعريف للحد المفوض يد عليه التعريف
بمثل الناطق فقط **قوله** والحد المنع فتسمية اما من قبيل التسمية الموصوف

باسم الصفت واما من قبيل جعل المصدي بمعنى الفاعل **قوله** باعتبار
الذاتيات اي باعتبار اشتغالها على تمام الذاتيات وعدمه وبهذا العلم وجه
التسمية بالحد الناقص ولم يذم لم يتعرف **قوله** فلماذا قال اي فلا جعل في
كبه من الجنس والفصل والقريب المستند لكونه بجميع الذاتيات قال
وهو الحد التام **قوله** ان كان معناه جسم او جوهر له النطق اه وان
كان معناه حيوان له النطق كان الحيوان الناطق يعني فان عرفت الانسان
يجهل النطق فان كان معنى الناطق **جاء** وجوههم له النطق كان معنى الجسم
الناطق **جسم** له النطق **جسم** جوهر له النطق ولا خفاء فيما فيه من التكرار
وان كان معناه شيء له النطق ونحوه يلزم ان يكون الجسم الناطق **قوله** ناقصا
مع اننا ناقص بالاتفاق قلت كون معنى الناطق **جسم** او جوهر له النطق
او شيء له النطق اذ لم يذكر موصوف واما اذا ذكر فلا يكون كذلك تامر
قوله لكونه انرا لانه خارج لازم لكونه المركب من الداخل والخارج خارجا وجاوا لحد
ج لازم للشيء انرا ذلك الشيء **قوله** في ذلك اي فكونه جنس قريب بلفظ
بما يخصه **قوله** عن تلك التامة اي عن تلك المشابهة **قوله** وكل من الا
وصاف الاربعة بل جميعها ايضا يوجد في غير الانسان كالشئس وهو
الحيوان البشري الذي صورته كصور الانسان **قوله** غنية عن البعض لان الضيق
ك بالتطعيم يخرج ماعدا الانسان فلا حاجة الى سائر الوضائف المذكورة

فان ذلك غير ملزم اى الغنية في البعض عن البعض غير ملزم في الرسم النا
قص بل في مطلق التعريف اذ لو التزم يلزم ان يكون المميز في التعريف وليس
كذلك ولين رسم ان ملتزم فلا يرد ههنا اذ الفرض التمثيل وفيه يكون
الفرض **قوله** من باب التغليب او من باب اطلاق اسم الكل على الجزء في ان لا
تقديمين يكون قوله من العرضيات مجزا والاصلة اذ عند في التعريفات واجب
مع ان ان اريد بالعرضيات المعنى الحقيقية لا يتناول تعريف الرسم الناقص المركب
من الجنس البعيد والى صفة كذا ذكر ان اريد بالمعنى المجع ذى لا يتناول المركب من
مرف العرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كالمثال المذكور في المتن وايضا
يصدق على الرسم التام وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو
ليس بجائز **قوله** ذكر ما هو الغالب ايعنى ان المعروف ههنا ليس مطلق
الرسم الناقص بل الرسم الناقص الغالب في الوقوع والمركب في الجنس
البعيد الخاصة ليس بغالب في الوقوع فلا يخرج عن التعريف **قوله**
فان قلت الشئ الضم كى ينعى ان تعريف الرسم الناقص يصدق
على المركب من العرض العام وخصه بلا تأويل وعلى المركب من الفصل وخصه
بالتأويل مع ان شئ منهما لم يعد من المعرفات فضلا عن ان يكونا رسمين نا
قصين بناء على ان الفرض من التعريف اما الاطلاع على الموقف بما
هو ذاك له جميعا او بعضا او التمييز من جميع ما عدا **قوله** والعرض العام لا دخل له

في

في شئ منها فلا يصح مقرفا ولا جزء مقرف وكذا انى صفة مع الفصل لا يفيد
شيئا منها اذا الفصل يفيد **قوله** قد قيل ذلك اى ان المركب من العرض
العام وخصه وكذا المركب من الفصل وخصه او العرض العام لا فائدة فيه
مقصورة من التعريف بناء على ان التعريف لاحدى الفائدتين المذكورتين
وهما متنفيتان ههنا **قوله** ان حق او كذا باى من غير اطلاع على كونه حقا او كذا
لكن بحق انه ليس بحق لان التصور مع العرض العام والخاصة اقوى اه **قوله** فان تصور
يفتح الهمة اى فهو ان التصور **قوله** فليكن لا يكون لهما فائدة المتنفيتين في السؤال
بى الله يكون عرض التعريف وهو التمييز والاطلاع على الذات وهى متنفيتان
هنتين التعريفين فلا يكون **قوله** فكيف لا يكون لهما فائدة على ما ينبغي بل
تحقيق بالقبول في جواب ان يقال لا ان الفرض من التعريف منحصر في
للك الفائدتين بل قد يكون الاطلاع على شئ بما هو عرض له مطلوبان
كما ان هذا الاطلاع عليه وذا الاطلاع عليه بما هو الذاتى له او مما هو له مميز له
فان تصور الشئ قد يكون بوجه متفاد له بعضها الكل في بعض والمركب من العرض
العام وخصه الكل في اخصه وحبها والمركب من الفصل وخصه بل المركب
من العرض العام والفصل الكل من الفصل وحده فاذا اريد الاطلاع على شئ
بوجه الكل يكون العرض العام مفيدا **قوله** فعلى هذا العرض العام قد عرفت
ان هذا جوه القاديف في ضبط المص بعضها بدو والتأويل وبعضها با

بالثبوت بل تذكره تاملاً **قوله** يصح ان يقال لقائل انه صادق فيه او كاذب
فيه اي يسمى صدق والكذب بحسب تصور مفهومه وهو ثبوت شيء
لشيء او عنده او ثبوت منافاته اي انه مع قطع النظر عن خصوص المادة و
نفس الامر والدليل فلا يرد واسماً فوقاً والارض تحتاً والله واحد او
جب الوجود **قوله** فالقول هو المركب ملفوظ اي حال كون المراد به بالقول
الملفوظ جنس للقضية الملفوظة وهو اذا كان التعريف للقضية الملفوظة
وحال كونه المراد به القول المقول جنس للقضية المعقولة وهو اذا كان التعريف
للقضية المعقولة وذلك لان لفظ القضية والقول امتثله كما بيني المعين
او حقيقتان في احدهما او في اثنان في الاخر كما قررناه وعلى كلا التقديرين لا يجوز
ارادة المعين بهما معاً اذ لا يجوز جمع بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا المعنى المشترك
في الارادة بلفظ **قوله** وبقي القيود الاظهر ان يقال والقيود الاخير لان الباقي
قيود واحد لا قيود لكن المراد الباقي من القيود **قوله** لان صدق القول وكذ
به اه اعلم ان معنى صدق القائل وكذبه في قوله انه صادق او كاذب وصدق
القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقاً للاعتقاد على مذهب
الجمهور ولا اعتقاد اي اعتقاد المجرب وان كان غير مطابق للواقع على
مذهب النظام او لمهما معاً اي للواقع والاعتقاد على مذهب الجاحظ وكذا
عدم مطابقة للواقع عند الجمهور وان كان مطابقاً للاعتقاد **قوله**

وان كان

وان كان مطابقاً للواقع عند النظام او لمهما معاً عند الجاحظ وفي الذي يكون
حكمه مطابقاً لاحد ههنا دون الآخر ليس بصديق ولا كاذب عند الجاحظ فلا
ينبغي حجب في الصادق والكاذب بل يكون بينهما ملاحظة واما على المذهبين اوييني
فلا ملاحظة بينهما والحق مذهب الجمهور على ما بين في المطولات **قوله** لان الحكم اداء
للوواقع في نفس الامر من طرفي النسبة اي في مظهرها وبها الثبوت والاستغناء وقو
عها اولاً وقوعها اي اداء ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او اللواقع عن ك
في القضية الموجبة اداء ان الواقع فيه هو الاستغناء او اللواقع في السالبة فلا
يتدفق ان يكون بين طرفي القضية في نفس الامر مع قطع النظر عما في الذهن ثبوت
او استغناء او وقوع او لا وقوع حتى يندفع فان المؤدتي هو ما في نفس الامر من الثبوت والاستغناء
بان كمال الاداء للثبوت او للوقوع فكان ما في نفس الامر ايضا هو الثبوت او الوقوع او
كان الاداء للاستغناء او لللاوقوع وكان ما في نفس الامر ايضا هو الاستغناء او الللاوقوع
يكون الحكم النقي هو الاداء مطابقاً للواقع والافلا **قوله** ولا اداء في الانشائية
اي لا اداء للواقع في نفس الامر من طرف النسبة مع قطع النظر عما في الذهن في الانشائية
كما في بحث الانشائي اذا البيع انما يحصل في حال هذا اللفظ وهذا اللفظ موجود
لانه واقع مع قطع النظر عن هذا اللفظ اذ له وهو فله كذا الاداء في التقييدية
اذ الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرف النسبة الذين بهما النسبة بان هذا اذا
كان هو اليس كذلك مثلاً او قوعها او لا قوعها مع ان النسبة واقعة

اولية بواقعة **علم** ان معنى الاداء الواقع هو ايضا الى التامع ولا يكون
هذا الا بالتحكم بالاجبة القضية وليس هذا حكم محبة لان الحكم في الاصطلاح
المنطقيين اما نفس حقيقة النسبة التي حصلت في الذهن الامراك وقوعها او لا
وقوعها اللهم الا ان يحل الكلام على احد هذين المعنيين بنوع محلي فلا وان يقال ولا
حكم في الانث ثبات والتقييد يتطابق الواقع او لا يطابقه لان الحكم اما نفس
النسبة التامة او الانعكاس بها ولا يوجد شيء من هذين في شيء من الانث ثبات
والتقييد ياتى في التقييد فلا تامة لا بنسبة تامة بين طرفيها واما في الانث ثبات
فلا تامة لا يتقود فيها المطابقة وجودا وعدمها كما في نفس الامر فليس فيها نفس
الامر شي يطابقه في الذهن او لا يطابقه بالنسبة التامة فوجد بنفس الانث ثبات
ولهذا سمع ان **قوله** لا بد فيها في ايقاع النسبة يفهم منه ان لا ايقاع والاستدراج
في القضية وليس كذلك فينبغي ان يقال لا بد فيها في النسبة الحكمية وقوعها او يمكن
التصريح بان يراد لا بد في العلم بها في ايقاع النسبة **قوله** ان كانت ثبوت مفهوم قبل
المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقال الذات **علم** ان تسمية القضية التي تحكم
فيها بثبوت مفهوم مفهوم او سلبية حملية لثبوت محلي في بعض افرادها وهي المو
جبات وكذا تسمية ما يحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم اخر او سلبية
متقدمة ما يحكم فيها بسلبية مفهوم عن مفهوم اخر او سلبية منفصلة لوجود الا
تصال والانفصال في الموجبات واما تسمية بشرطية فلو جود شرط في

المتصلة

المتصلة صريحا وفي المتصلة معنى لان معنى قولنا العدد ا ما زج واما فرد في قوة قول
ان كان العدد زوجا فلا يكون فردا وان كان فردا فلا يكون زوجا **قوله** ومن هذا يعرف
ولو قال بدله فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة كما قاله واما
شرطية متصلة اه لكان اولي اذ لم يعرف تمام الانفصال الشرطية في قسمين واما ان
احدها متصلة والاخر منفصلة فلا يعرف **قوله** وبوجه الاول المراد بالاولية ما هو
بالطبع اما هو اعم مما هو بالطبع او بالوضع حتى يدخل فيه موضوع المحلية الى عن جملة
فعلية مثل ضرب زيد فلو قال والحكوم عليه والحكوم به بدل الجزء الاول والثاني
لكما اظهر **قوله** ان ثاخر وضعها كما في قولنا انهما موجودا كما كانت الشمس طلعة
والقول كخلف جهة وفي مثل هذا انما هو لرعاية جانب اللفظ في حيث **النحو**
قوله مما علم ان القضية اه وفيه ما في قوله ومن هذا يعرف ان شرطية اما متصلة
فليد **قوله** ان كان الحكم فيها بالايقل اه وهو امر ان النسبة واقعة اي مطا
بقة لما في نفس الامر **الاشارة** وهو امر ان النسبة واقعة اي ليست
مطابقة لما في نفس الامر **قوله** ان كان هذا الامر انك موافقا للواقع وما في
الامر ولا في تناول القضية الكاذبة ايضا هذا اذا اريد بالنسبة مورد الايجاب واللب
وهو مراد اشراج ههنا واما اذا كانت النسبة التامة الخفية فالايقل اذ عا
النسبة الانجائية والاستدراج اذ عا ان النسبة السلبية **قوله** واما على غيره
اي على غير موضوع شخصي وهو الموضوع الغير شخصي فيكون **قوله** فان بين

فيها كية او اما في اشراط اي هتلا احميات واما في اشراط فان كان
 احكامه **قوله** والاضاع وهي الاحوال الحاصلة للمقدم بحسب اجتماعه مع الامور الممكنة
 الاحتمال معه وان كانت محالة في نفسه اذ قلنا كما كان زيد انبنا كاجوانا
 ففناه ان لزوم حيوانية زيد للانسانية ثابت مع كل وضع يمكن ان يجمع انسانية
 زيد في كونه قاتلا او قاعدا او كاتب او ضاحكا او كونا الظالعة او غيبا لغيره **قوله**
 التقيم غير حاضرة الى تقيم القضية الشخصية والمختصرة والمهمة غير حاضرة لعدم
 ذكر طبيعة فيه مع انها قضية حتمية حكم فيها بثبوت مفهوم لفهوم كقولنا الانسان نوع
 وحيوان جنس **قوله** القضية المستعلة في العلوم والشخصية قد تستعمل في الانشا
 جات وان كان قليلا فلذا ذكرها **قوله** طردا وعكسا اي ثبوتا وعدمها **قوله** في زمانا مختلفا
 في زمانا في بعض الازمنة الفاعل المعين كقوله اما قولنا ان كان النهار موجودا في خمس
 طاعة **قوله** ومنه التضاريف اي مما يكونا فيهما معلولى سعة واحدة وهي التوالتين
 في هذا المثال **قوله** واما ان لا يكون كذلك اي لا يكون الحكم بالاتصال فيه ثابتا على
 الاقتضا سواء كان هناك اقتضا في الواقع او لا يكون فلا حاجة الى تأويل
 عدم الاقتضا بعدم العلم به لدفع الابرار الذي يعني **قوله** لا ينفك بالاقضاء الا ذلك
 الظان المراد بالاقضاء في هذا المقام عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما
 للآخر لعدم انفكاك كيوما التفق وان لم يكن احدهما ملزوما للآخر على ما يشعرون
 التسمية وهذا الاقتضا انما يتحقق بين العلة والمعلول او بين معلولى علة واحدة

ولا يتحقق بين معلولى علة متغايرين على ما لا يخفى وكون ناطقية للانسان
 وناطقة بهما من كذلك محل بحث **قوله** على ما قلنا ان الدائمة اعم من الضرورية الدائمة
 ثمة قضية يكون نسبة المحمول الى الموضوع فيها ايجابا او سلبا بالدوام من غير
 اعتبار ضرورة الضرورية قضية يكون النسبة فيها ايجابا او سلبا بالضرورة وهي
 السحالة الانفكاك بينهما كقولك دثما او بالضرورة كل انسان حيوان او دثما بالضرورة
 لا شئ من الانسان يخرج وتوجيه الابرار ان دوام ثبوت المحمول للموضوع كونه امر
 ممكنا معلول علة دائمة فيكون ذلك الثبوت ضروريا ايضا وكلما حصل الدوام
 حصلت الضرورة فلا يكون الدائمة اعم من الضرورية ولقد سيجواب ان
 لا بد بعدم اعتبار الضرورة في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملاحظتها لا بعد
 مهاب في نفس الامر اعلم ان النسب لا يقع يتحقق بين القضايا بحسب صدقها
 تحققها لا بحسب حملها على شئ كنعرف في موضوعة فتع اعمية الدائمة في
 الضرورية ان كل مادة يصدق فيها الضرورية يصدق فيها الدائمة ايضا وليس
 كل مادة يصدق فيها الدائمة يصدق فيها الضرورية وتوضيح ان كل مادة يصدق
 فيها الحكم نسبة المحمول الى الموضوع بالضرورة يصدق فيها الحكم نسبة اليه با
 الدوام وهو وظ وليس كل مادة يصدق فيها الحكم نسبة اليه بالدوام يصدق
 فيها الحكم نسبة اليه بالضرورة يجوز ان يكون النسبة دائمة ولا يكون ضرورة
 ففي تير عليه ما اورد ولا اريد بعدم اعتبار الضرورة بعدم العلم بها وعدم

ملاحظة بالان كل مادة يوجد فيها الدوام يوجد فيها بالضرورة لما ذكر من ان
 الممكن ما دام دامت علة التامة فيكون ضروريا لو اعتبر بالغير فلو حظ فيها
 الدوام من غير ملاحظة الضرورة يكون دائمة ولو حظ فيها بالضرورة يكون
 ضروريا فكما صدق صدقت متباينة وقيل في بيان الاعمية ان الضرورة
 استحالة الانفكاك والدوام شمول النسبة لجميع الازمان والاوقات وان كان
 بالانفكاك ممكن فيصدق الدائمة فمادة امكان الانفكاك دون الضرورة وفيه ان
 هذا التاميم اذا اريد بالضرورة ما هو بالذات واما اذا اريد ما هو اعم مما هو
 بالذات وما هو بالغير فلا فلا يوجد الدوام بدون الضرورة وان كانت
 بالغير مما ذكر انفا **قوله** كذب فيها سلبية لامتناع اجتماع التقيضين وكذا
 الكلام في كل سلبية مع موجبتها **قوله** وصدق فيها سلبية منع محال لان العنا
 ولو كان في الصدق فقط اي لانه الكذب يصدق فيها مرفع العنا في الكذب
 وهو سلبية منع محال **قوله** وصدق فيها سلبية منع الجمع لان العنا ولو كان
 في الكذب فقط اي دون الصدق يصدق فيها مرفع العنا في الصدق
 وهو سلبية منع الجمع **قوله** وكذا من جانب سلبتها اي كل مادة يصدق فيها
 سلبية منع الجمع كذب فيها موجبة لامتناع الجمع بين التقيضين وصدق
 موجبة منع محال وكل مادة صدق فيها سلبية منع محال وكذب فيها موجبة
 وصدق فيها موجبة منع الجمع **قوله** صدق بين تقيضها منع محال لانه

اذا

اذا لم يصدق بينهما منع محال يلزم محال عنهما محال يستلزم صدق العناين لامتناع
 امتناع التقيضين وقد كان بينهما منع جميع هذا خلق **قوله** بالعكس اي ان كل اثنين
 صدق بين عنيهما منع محال صدق بين تقيضهما منع جميع لانه اذا لم يصدق بينهما
 منع جميع يلزم جميع بينهما وهو يستلزم محال عن العناين لامتناع اجتماع التقيضين
 وقد كان بينهما منع محال هذا خلق **قوله** لكن هذا اي صدق منع محال بين التقيضين
 عند صدق منع جميع بين العناين او بالعكس بعد الاتفاق في الكيف اي بعد
 اتفاق التقيضين اي القضية الحاكية بمنع جميع بين التقيضين والقضية الحاكية
 بمنع محال بين التقيضين في الارجاب السببان يكون موجبتين او سلبتين **قوله**
 فالصدق السلبية المتفقة في النوع اي في سلبية منع جميع بين التقيضين عند صدق
 موجبة منع جميع بين العناين وسلبية منع محال بين التقيضين عند صدق موجبة
 منع محال بين العناين وعليك بمتراجح الامثلة **قوله** ان ينسب عدد اعداد او اي يكون
 فياوية بالنسبة الى عدد اخر ونقصانية وموانية كذلك لان موانية
 العدد للعدد المفايرة له غير موحدة وللعدد الغير المفايرة له مح اذا الموانية يقتضيه
 المفايرة بين المتباينين **قوله** لا يريد بها ح اي حين اذا قيل العدم ان يكون زائدا
 او ناقصا او مائلا **قوله** من كسورة تسعة الصواب ترك قيد التسعة
 اذ ليس لكل عدد كسورة التسعة والعلة ارادة الاشارة الى ان الكسورة تسعة
 ليست الا وهو النصف والثالث والرابع والخميس والسادس والسبع والثمن والتسع

والعشر

فوقع فيها وقع **قوله** كاشع عشر فان له نصفاه هو الستة وثلاثه هو الاربعه وبرهنا
وهو الثلثة وسدس وهو الاثنان والمجموع خمسة عشر وهو ثلث على الثلث عشرة
قوله والناقص ناقصا الى اى العدد الناقص ما يجتمع من كسرة عنده حتى ناقصا كالا
دبعة فان له نصفاه هو الاثنان وربعا وهو الواحد والمجموع ثلثة وهو ناقص
عن الاربعه والعدد والمبوى ما يجتمع من كسرة ياتاه يسمى مبويا كستة
فان له نصفاه وهو الثلثة وثلاثه هو الاثنان وسدس وهو الواحد والمجموع ستة و
الصواب ان يقول يدل قوله والناقص والمبوى وينقض ويبوى اذ لا
جلصة العطف تامل ويمكن ان يرد بها المعاني القوتى اجزاء لها على غير ما هي
له اى العدد اما زائد الاجزاء عليه او ناقصا عنه او مبويا بها ياتاه وقيل العدد الزائد ما زاد
على المجموع من كسرة التبعة والناقص ما نقص عنه والمبوى ما كواه لكن
الشهورة في الشرح **قوله** فان قلت لا يتركب بشئ من المنفصلات من اكثر من جزء
ثلاثين اه اعلم ان القوم ذكره في عدم تركيب المنفصلات من اكثر من جزئين وجوها غلظة
احد منها ما ذكره الشرح وهو اول الوجوه على ما ينظر وثانيها ان المنفصلة المكتبة
من اكثر من جزئين اما منفصلة واحدة او متعددة فان كان الثاني فلا كلام فيه ولا فائدة
في ذكر تركيبها من اكثر من جزئين ولا سبيل الى الاول للمتنع كون قولنا العدد اما زائدا
او ناقصا او مبويا له منفصلة واحدة اذ لو كانت منفصلة واحدة كان ينبغي
جزان منها الحكم بينهما لان انفصال فاذا فرضنا ان احد جزئيهما قولنا العدد اما زائد

فاجزاء

فاجزاء الاخر اما احد الباقين على التبيين فان كان احدهما لا على التبيين تمت
المنفصلات به في الاخر زيدا حثوا وان كان احدهما لا على التبيين كان التركيب من
جمدية ومنفصلة على معنى اما ان يكون العدد زائدا واما ان يكون ناقصا ومبويا
فلم يكن منفصلة واحدة كذا قال بعض الشرحين واقول كون المركب من جمدية
ومنفصلة بذلك المعنى لا ينافي في كونه منفصلة واحدة على ما لا يخفى على من له ادنى
تمييزه وثالثها ان تركيبها من اكثر من جزئين يستلزم المحل وذلك لان يكون العدد في
المثال المذكور مثلا زائدا يستلزم كونه غير ناقص لاستلزام عين كل واحد منهما
نقيض الاخر حكم منع مجموع وكونه غير ناقص يستلزم كونه مبويا لاستلزام نقيض
كل واحد منهما عين الاخر حكم منع ضلوة فيلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه مبويا
لان مستلزم المستلزم مستلزم وهو محال لامتناع جميع بينهما وكذلك كونه
غير زائد يستلزم كونه ناقصا لامتناع محالو عنهما وكونه ناقصا يستلزم كونه غير
مبويا لامتناع جميع بينهما وكونه غير زائد يستلزم كونه غير مبويا وهو محال للمتنع
محالو عنهما وهذا الوجه مختص بالمنفصلة الحقيقية ولا يجزى في مانعة جميع وما
محالو وجواب الشرح جواب من كل واحد من الوجوه الثلثة على ما لا يخفى واما
لم يذكر الشرح الوجهين الاخيرين لما فيه مما ذكرنا **قوله** وهو ان المراد بالانفصال
الاخر هذا القام اقول يمكن ان يكون المعنى من قولنا العدد اما زائدا وناقصا او مبويا
مثلا ان مجموعها لا يجمع في العدد ولا محالو العدد عن كل منهما اعم من ان يكونا بيمين

كل جزئين انفصال او لا يكون لان كل جزئين منهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وان كان
مختللا وهذا المعنى انفصال واحد قد وجد بين المجموع وكذا يمكن ان يكون المعنى في
قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا حجر او لا شجر او لا حيوان ان مجموع الارتفاع من
هذا الشيء ومن قولنا اما ان يكون هذا الشيء اما حجر او شجر او حيوان ان
مجموع الارتفاع على هذا الشيء من قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين منهما
فليكون المراد ذلك ولا الشئ له فيه شئ من الوجوه المذكورة اذ كل منهما مني على
اعتبار الانفصال بين كل جزئين منهما كما يعرف بالتام الصادق فيكون تركبها من
الجزئين جزئين بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر **في** يخرج اختلافهما الى اختلاف
القضيتين بالحمل والشرط بان يكون احدهما حجية والاخرى شرطية سواء كانت موجبتين
او سلبيتين او مختلفتين بالاجاب والسلب والعدول التحصيل بان يكون احدهما
محصولا في الآخر وعدوله سواء كانا موجبتين او سلبيتين او مختلفتين فيهما اذا اختلفا
بالحمل والشرط والعدول والتحصيل يتم على جميع الصور المذكورة **في** وفيها الى
غير حمل والشرط والعدول والتحصيل مثل الاتصال والانفصال والاطلاق والتوجيه الى غير
ذلك **في** فان نقبض الشيء سلبا كان في ذم البعض ان بين شيئين عدوله تناقضا
والتحقيق غير ذلك ان بيان ترتيبه فقال فان نقبض شيئا سلبا لعدوله بين
على ان المتناقضين بهما المفهومان المتماثلان لذاتها اجتماعا وارتفاعا وشيئا مع عدوله
وان كانا متماثلين اجتماعا لكن متماثلين ارتفاعا عند عدم الموضوع اللهم الا ان يفرض

المتناقضين

المتناقضين بالمفهومين المتماثلين لذاتها اما في التحقيق والاستفهام كما في القضايا
واما في المفهوم بانه اذا قبض احدهما الى الاخرى كان في نفسه امتد بعدا عنه من
جميع ما سواه في يكون الشيء وعدوله كالانسان والانسان متناقضين
لكن ذلك التفسير بعد غاية بعد هذا المعنى قبل الرفع كل شيء نقبضه سواء
كان رفعه في نفسه او عن شئ اخر فيقضي بهما ان النقيض بمعنى السلب المستلزم
المتناقض الحقيقي ليس بمعنى القضية بل يكون في المفرد ايضا وبما ان ذلك انه لو
مفهوم صدق الانسان ومفهوم سلبه وقيل الذات واحدة لم يكن اجتماعهما
فيها والادعاء على هذا لان كل مفهوم سواء يصدق عليه انه انسان او يصدق
عليه ان ليس بانسان في هذا اعتبارا سلبا مفردا من متناقضان كما ان القضيتين
اللتين بهما مجموعا لهما متناقضان والقوم يستعملون الانسان في المأخوذ بهذا
الوجه نقبضا بمعنى السلب فالترتيب باختلاف القضيتين ليس كما مع
الخروج تناقض المفردان عنه ويمكن ان يجاب عنه بان مفهوم الانسان المتأ
خوذ بهذا الوجه وان كان نقبضا بمعنى السلب لكن التناقض بينه وبين الانسان
في قوة التناقض بين القضايا فقد رجع التناقض حقيقة بين المفردات
لما تناقض القضايا فلذلك عرفت التناقض بانه اختلاف القضيتين
وصح بعضها بانه لا تناقض في التصورات كذا حقيقة المتناقض قدس سره في حاشية
شرح التوحيد واجيب عنه بوجه اخر وهو انه ليس مرادهم بهما تعريف مطلقا التناقض

بالتعريف التناقض القضايا لان قياسها على الشيء هو العدة في اثبات الطلوس
وانتاج الاقضية لم يكن موقوفا على التناقض بين القضايا بل يتعلق عظمهم الا
به لان عموم المباحث انما يكون بالنسبة الى الاعراض **قوله** لعدم الاثبات الى حين
عدم الموضوع لا متنازع الاثبات على غير الثابت من حيث انه غير ثابت كما عرف
في مباحث عدول القضايا و قد مر المتناقضين هما المفهومان المتماثلان لذاتهما
اجتماعا و امر تفاعا **قوله** لانهما مع اعتبارهما لا يكون مفردة في انهما مفردة ولكن التناقض
فيها في قوة تناقض القضايا على ما مر **قوله** لذاته اي الاختلاف بالاجاب والسبب
ما يكون مستقلا في ذلك الاقتضاء ولا يكون محتاجا الى امر اخر قائما بتحقيق ذلك
الاختلاف في تعيين صدق احدهما وكذب الاخر **قوله** فخرج الشيطان اللذان اه
وكذلك خرج قول كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وقول بعض الا
شئ حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان مما يكون الاقتضاء المذكور فيه
بخصوص مادة الذات فلان الكلمتين قد يكذبان ويجريان قد يصدقان كما جرى
ولو كان الاقتضاء للذات لما اختلفت المقضيات على ما نقر **قوله** ولا يحقق ذلك في نقض
القضية رفعها بعينها وذلك بايراد كلمة السبب على لفظها قصد الى سبب مقناه
ولا حاجة في تحقق التناقض بين الشئ ورفع بعينه الى اعتبار الشئ من ذلك الشرط
نعم قد يفترون في التناقض قضايام وية لذلك الرفع فيحتاجون في معرفة المنة
الى تلك الشئ الباطن فهو نقض حقيقة مستغن في اعتبار الشئ بط كذا في

شئ

شرح التجريد **قوله** والزمان فان قيل قد تحقق التناقض في مثل قولنا زيد اب لعمرو
وامر وليس باب له اليوم مع عدم وحدة الزمان فلما لانسلم تحقق التنا
قض فيه لان صدق احدهما وكذب الاخر ليس لذات الاختلاف بل بخصوص
المادة وذلك لان الابوة صفة لو تحققت امر تحقق اليوم **قوله** الصحيح ان المعبر
الى اخر الشرح حاصل الكلام في هذا المقام والمخصة ان الصحيح ان يعبر في تحقق التناقض
وحدة النسبة الحكمية لان التناقض انما يتحقق اذا ورد اليجاب والسبب على شئ
واحد وذلك بان يكون النسبة حكمية واحدة ووردت الوحدات المذكورة اليها لان
واحدة النسبة حكمية تلزم له ما وكافية في تحقق التناقض بخلاف الوحدات المذكورة
فانها ليس بملزمة لوحدة النسبة ولا كافية فيه تحقيق التناقض اذ لو لم يتفق القضايا
في الالة والعدة والمفعول به والمميية وغير ذلك لم يتحقق التناقض وان تفقت
في الوحدات الثمانية المذكورة **واعلم** ان الوحدات المذكورة شرط لتحقيق وحدة
النسبة الحكمية التي هي مورد اليجاب والسبب فاعتبارها بالاجل لتحقيق وحدة
النسبة الحكمية لا لانفسها حتى لو امكن تحقيق وحدة النسبة بدون تلك
الوحدة لم يتحقق تحقق التناقض على شئ منها على ما لا يخفى وبهذا المقدار يعلم
ان المعبر وحدة النسبة **قوله** والا فلا حظي وان لم يعبر وحدة النسبة حكمية
فلا ينحصر شرط تحقيق التناقض فيما ذكره ومن الوحدة الثمانية بل لا بد من وحدة
العدة والالة والمفعول به والمميية وغير ذلك واما وحدة النسبة فتستلزم

اياتها ايضا وقيل المعية وحدة المحول والموضوع والباء في مردودة اليها واكتفى بها
الشيخ ابو نصر الفارابي بوحدة كل ل والموضوع والزمان وجعل الباقي واجبة اليها
وكل منها لا يخلو عن تعان صواب التوحيد قال اذا قلنا التحقق الشوب التذك
اي اذ لم يكن الهواء باردا ولا جافا اي وان كان باردا لم يكن عدم برودة الهواء ولا وجو
دها جزءا من الموضوع الذي هو الشوب والاصل الذي هو قولنا بجفاف الشوب الذي
بل كان شرط وجوده عدمه اذ لو قيل الشوب مع برودة الهواء غير الشوب مع عدم
برودة الهواء وقيل بجفاف الشوب مع البرودة غير مع عدمها حتى يصير شرط جزءا من
احدهما كان تعافا وكذا اذا قيل السقونيات مسهل اي ببلاها وليس الى
ببلاها الترك لم يكن الكون بتلك البلاد جزءا من السقونيات ولا من المسهل
الابتداء بخلاف ذلك اذ واحدة النسبة الحكمية كذا في حواشي شرح التوحيد **قوله**
واما المحصورات يعني بشرطه في تحقق التناقض في المحصورات مع هذا الشرط
شرط تاسع وهو الاختلاف بالكتابة وجزئية **قوله** للاتحاد للموضوع فيهما اي
في الكتابة وجزئية لان موضوع في الكتابة جميع الافراد وموضوع جزئية بعضها
وجميع غير البعض واذا لم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد الايجاب والتب
على واحد فليكن يتحقق التناقض **قوله** لان المراد بالموضوع في تلك المسئلة اي مسئلة
الشرط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض الموضوع في كذا اي ما اعتبر به اتحاد الفنوان
اي مفهوم الموضوع دون خصوصية الذات اعني ما صدق عليه الموضوع **قوله** فحكمها

حكم

حكم المهمة حكم جزئية فمقتضى الموجبة المهمة انما السالبة الكلية والمهمة ات
لبي ليست الانقيض الموجبة الكلية **قوله** صار معنى ثالثا وهو صورة الموضوع
محو لا المحول موضوع اي يجعل الموضوع في الذكره وهو اصل ان العكس جعل عنوان
الموضوع محولا وجعل المحول عنوان الموضوع او جعل عنوان المحول عنوان المو
ضوع هذا في عكس حملات واما في عكس الشوطيات فلا حاجة فيها الى هذا
التأويل المقدم بل لا فائدة في عكس المنفصلات على ما لا يخفى والمذكور العكس سوى
واما عكس انقيض فهو ان يصير نقيض الموضوع محولا ونقيض المحول موضوعا
كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسانا وانما
لم يكن يتركه المصنف لسهولة استعماله **قوله** لا يلزم السلب اصلا يعني ان عكس النقيضة
يعبر فيه افعولها ولها هذا عطفه بانها اخص قضية لازمة للنقيضة بطريق التبد
يلو وافقه لها في الكيف والصدق ولولم يعبر بقاء الايجاب والتب الى الصدق
العكس في كل مادة يكون المحول من وبها للموضوع ومن وبها اذا خالف الاصل في
الايجاب والتب كما في المثالين المذكورين واذا لم يصدق لا يكون لازما **قوله**
فمنه ان صدق الاصل صدق العكس اه فيه ان معناه مع بقاء التصديق الكائن قبل
التبديل المذكور بعده بمعنى انه لو كان صادقا فالاصل في اعتقاده محذور صادقا كذلك
لانها صادقات ان البتة فيتناول عكس الكواذب ومع بقاء التكذيب الكائن قبله وبعده
ومن اين هذا امتا ذكره الشارح **قوله** يراد به كون التصديق بحاله يعني مجازا يذكر الكل واوردته بجزء

فيه ان مثل هذا مثل التجو ذ يكون اذ الطلق اللفظ الموضوع لكل على الاجمال على الجز
 مثل ان يذكر لفظ البيت الموضوع للجدار لا يدع مع السقف ويراد به السقف و
 الجدران اما اذا ذكر الكل اما اذا ذكر الكل اما اذا ذكر الكل بالفاظ تدل على اجزاء كل لفظ
 على اجزاء فصحة اداة الجزء من الموضوع بهذا اللفاظ على سبيل المجاز في بحث
قوله اطلاق اللفظ على احد محتمل تدل على التبيين لتفصيل القول في معناه ان مجموع التصد
 يق اه لا لقوله يراد به كون التصديق بحاله لان كون بقاء التصديق والتكذيب بحاله
 لا يحتمل بقاء التصديق فقط بحاله واذا وجد من البقاء لا يناسبها قوله بحاله
 على ما لا يخفى والحق ان ذكر التكذيب به هنا وقع استطراد **قوله** بجواز ان يكون محمول
 اعم اه لما كان ما ذكره المصنف في تفصيل المسئلة مادة جزئية لا يثبت بها المسئلة
 الكلية على الشرح على وجه كلي وجعل ما ذكره المصنف كان التنوير بالتمثيل على ما هو العادة
 وحاصل ما ذكره الشرح انه يجوز ان يكون محمول الاصل اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك
 المحمول موضوع والموضوع الاخص محمول لا يكون محمول فيها بالاختصاص على الاعم وذلك لا يصدق
 كلي لعدم صدق الاخص على كل افراد الاعم والايتم ان لا يكون الاخص اخص والاعم اعم
لو جوب ملاقات عنوان الموضوع وحمل اي تصادقهما على شئ والالتصاف فلا
 يصح حمل هذا خلق والتصادق يعلم صدق جزئية من الطرفين اي من الاصل
 والعكس فيعلم صدق جزئية من العكس ولا يعلم صدق الكلية وان كانت صادقة
 مادة تنوي طرفي القضية **قوله** لا تا اذا قلنا لكل انش جواز تنوير لتفصيل بالتمثيل كما سبق

قوله

قوله والا فبعض يجوز انش اي ان لم يصدق لاشئ من اجزائه ان يصدق بعض اجزائه
 لا امتناع ارتفاع التقيضين واذا صدق بعض جوار ان يصدق بعض الانش
 جواز ان صدق الاصل مستلزم لصدق العكس وهذا خلق **قوله** او نظمها اي نظم
 هذا القضية وهي قولنا بعض جوار انش الى قولنا لاشئ من الانش عجز ونقول بعض جوار
 انش ولا شئ من الانش بحجة ينتج بعض جوار ليس بجوار هو عجز وانما يصدق السب
 الكلي اذ لم يتصادق الموضوع وحمل في ذات ما واذا لم يتصادق ذات ما صدق السب
 الكلي من طرفين **قوله** لجوار اذ صدق عكس اخيانا اه اي في مادة تنبأ بين الطرفين في مسألة
 كذا في المنا المذكورة لرعاية حدود القضية في اي موضوعاتها ومجولاتها في العكس
 المستوى **قوله** كما لا يخفى على متبعية ومتبعية اي على تابع الشيخ وطالب استنتاجه
 بعكس النقيض في كبر الحكمة ففيه تفكيك الظمية او حذف المضاف في التاك والامرين
 هذا على تقدير ان يكون متبعية بالعين المهملة من الاتباع اما اذا كان من التبع
 اخذ له من المضامع المحذوف منه احدي النائين وهي تاء التفعول فاللام تظهر لكن
 وجود الاخذ من اهل العربية مفهومة معلوم ولا يخفى ما فيه من صفه التخييل الخطي
قوله هو باب القياس اي باب الرابع باب القياس فقا صدق تصديقات الافة
 ولو قال هو الافة والاشكال وضروبها كان اظهر والقول تأمل في تعريف القضية
 اي باب القياس الماثل في تعريف القياس والتقسيم جنس اي القياس المعقول
 والمفوض والقول به هنا كالقول في تعريف القضية **قوله** كالقضية البسيطة القضية

احدى مقدمتين وهي مشتملة على الدور المستلزم للوجود فقف الشيء على نفسه وايضا
النتيجة مطلوبة بغير مفوضة التسليم بخلاف المقدمات **قوله** كذا اجابوا فيه اشارة الى ان
في جواب نظره وجهه ان القضية المركبة يكون قولها مؤلفا من اقوال مع ستمت لزوم
عنهما لذاتها قول اخر فيصدق التعريف عليها بلا ريب و اجواب الصحيح ان يقال للمادبا
للزوم للزوم على طريق الالكاب كما مر في تعريف المقرف **قوله** صورة اشارة الى جواب
ما ينتج على طريق الاستثالي من ان يكون النتيجة المذكورة في القياس بالفعلينا في آخرتها
بالمنع المذكور وبها يكون لقيضها مذكور فيه بالفعل يستلزم ان لا يمكن التصديق
بالنتيجة اذ مع التصديق بلفظها لا يمكن التصديق بها وتقدر جوابا في المراد بذلك النتيجة
في القياس ذكرها بصورتها في اي ذكر اجزاها على الترتيب الذي في النتيجة بدون اعتبار
حكم فيها وكذا المراد بذكر النقيض ذكر اجزاء النقيض على الترتيب الذي في النقيض بدون
اعتبار الحكم الا بغير ان النتيجة مشتملة للصدق والكذب والمذكور في القياس لما
يحتلها **قوله** موضوع المطلوب اما علم ان النتيجة من حيث تفرعها على القياس
وحصولها منه يسمى نتيجة ومن حيث انها التطلب بالقياس يسمى مطلوبا
والمراد بالمقدمة بهما هي القضية التي جعلت جزء قياس وتسمية الموضوع
والمحمول لكونها طرفين للقضية وحد في اللفظ الطرف **قوله** لانه في الغالب اقل افرادها
ويكون ان يكون تسمية الموضوع اصغر تشبيه قليل الافراد بقليل الاجزاء وكذا تسمية
المحمول اكبر يجوز ان يكون تشبيه كثر الافراد بكثير الاجزاء **قوله** لانه ذات الاصغر ويجوز

ان يكون

ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم اجزاء والبيان الثاني وكذا الكلام في وجه تسمية
الكبرى **قوله** تشبيهها بالهيئة اي تشبيه المفعول بالفاعل والمقدار عبارة عن الامتداد
وفي الطول والعرض لعق **قوله** يقتضيه حكم حكم المطلوب اي حكم الواسطة وتذكير الضميمة وب
الواسطة والمراد بحكم الواسطة حكم به على الاصغر وحكم بالاكبر عليه وحاصله الحكم بالاندراج الاصغر
في الاواسط وباندراج الاواسط في الاكبر المستلزم اندراج الاصغر في الاكبر واذا كان بدليلي الا
نتاج يكون اول الانتاج فيسمى شكلا او **قوله** وكذلك في اشارة مقدمة فكانت
له اشرافية بهذا الاعتبار فقدم على سائر الاشكال الباقية من الثلاثة الاخيرة فكانت
ثانيا لا تسماله قول على موضوع المطلوب وللموضوع اشراف من المحمول لانه الذي يطلب الاجله
المحمول **قوله** وهي الكبرى لانه لا تسماله على محمول المطلوب الذي يطلب الاجل للموضوع فيكون احسن
من الموضوع **قوله** انه لاشك له اصلا مع الاول الخ لفتاياه في كليتا مقدمتيه فكان بعيدا من
الطبع جدا حتى اسقط بعضهم عن درجة الاعتبار ما خرج عن الجميع فجعلوا باعوا دحا
مكافصا عدا **قوله** مع ايجاب النتيجة اي مع صدق ايجابها ومع صدق سلبها لان
صدق قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق الايجاب وصدق قولنا
كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق السلب وكذا صدق قولنا الاشئ من الاشئ
نسبنا بجزء الاشئ من النسب بجمع مع صدق السلب وصدق قولنا الاشئ من الاشئ
بجزء الاشئ من الناطق بجمع مع صدق الايجاب ايضا بثبوت الحيوان للجميع الافراد الانسان
ولجميع افراد الناطق مع قطع النظر عن نفس الامر يستلزم ثبوت الناطق للانسان

ولا عدم ثبوت له وكذا ثبوت الحيوان بجميع افراد الانس وبجميع افراد الفرس لا يستلزم
ثبوت الفرس للانس ولا عدم ثبوت له وهو ظاهر والنتيجة لا بد وان يكون لازمة للفرس
ذاته وللشكل الثاني شرط اخر وهو كونه الكلي اذ لو لا عالم يستلزم الشكل الثاني
لما تم كقولنا لا شيء من الانس بفرس وبعض حيوان او بعض الصاهل بفرس وكقولنا
كل انس حيوان وبعض جسم او ليس بحيوان ولعل المصنف قد ذكر احداث طين شتر
لها في العلة وجميع شروط الاشكال مطلق بهذه العلة ولو صور كل منها بمثال طالع عليها
واعلم انه لما كان الشكل الاول اذ دعى النظم الطبيعي وكان دسوسا في هذه الفن وكان شكل الثاني
لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الادلة الى الاول في الاستنتاج بخلاف الثالث والاربع
بمع اهم المص بالاول والثاني حيث تعرض لبيان شرط انتاجها ولما كان الشكل الاول محققا
لمزيد الاهتمام نصت لبيان ضو به ايضا فان قلت اين تعرض لبيان شروط الشكل الاول سقلت
حيث بين ضو به يعرف بالتأويل فخر والبيان ايضا اذ بعضه مقتضى شرطين **قوله** يقتضى ستة عشر
ضربا بناء على انه لا غير للشيئية الطبيعية والانس بما والا فقياس يقتضى اربعة وستين
ضربا حاصل من ضرب الضمة بالثمانية في الكبريت كذلك ابناء على ان الشخصية قوة
اجزائية او الكلية والطبيعة س قط عن درجة الاعتبار **قوله** باعتبار النتيجة وكذا باعتبار
المقدمات لان الموجبتين الكيتين اشرف من الموجبة والسالبة الكيتين والكيتين اشرف
من كلية وجزئية والموجبة الكلية اشرف من السالبة الكلية تأمل **قوله** لان ملزوم الملزوم
نتيجة وهو **قوله** لان اما انقسم او خرج ان قيل التنصيف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالقشرة

وان قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى واحد فهو زوج الزوج واللم
ينتهي فهو زوج الزوج والفرد كالعشرين وح لا يثبت مما ذكره ان زوج العدد اما ان
هو او متفرد الزوج او زوج الفرد اللهم الا ان يقع زوج الزوج الفرد **قوله** فلا يخفى اما ان يكون
شرطية او قد عرفت ان القياس الاشتناقي ما يذكر فيه النتيجة او نقيضها بالفعل وذا
هنا النتيجة او نقيضها لا يجوز ان يكون نفس احدى مقدمتيه بل يكون جزء منها او
المقدمة التي تكون النتيجة جزء منها شرطية لا محالة فاشترطية لا يخفى اما ان تكون او
قوله فللمفصلة ينتج بوضع المقدم بناء على ان شرطية القياس لا اشتناقي يشترط ان يكون
موجبة كلية لازمة على ما بين في المطولات فيكون المقدم مدزوما والتالي لازما ولا
شك ان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم لا العكس وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء
الملزوم لا العكس **قوله** اشتان في المفصلة وهما دفع المقدم وادفع التالى واشتان في مانعة
جميع وهما دفعهما واشتان في مانعة محلو وهما وضعهما **قوله** فيما اذا كانت اللازمة عامة
اي من احد الطرفين والمب ويتم مكان من طرفين **قوله** قلت المساوية في حقيقة ملازمة ان
لحيكم شرطية الموجبة اللازمة الى هي احدى جزئ القياس الاستناقي بلزوم **قوله** التالى
للمقدم ولا اشعار فيه العكس وان كانت الملازمة من الطرفين او من احدى فاشترط
عين التالى ونقيض المقدم انما ينتج عين ونقيض التالى في ملادة المساواة اخصوص المادة
للاذات المقدمات والماد بالانتاج ههنا ما يكون الذات المقدمات بلا واسطة فثبت ان اشتان
بين المقدم ينتج عين التالى لا بالعكس اشتان نقيض التالى ينتج نقيض المقدم بدو العكس

مطلقا سواء كان الملازمة عامة او مساوية **قوله** كما يبيّن عن الصورة اي كما يبيّن
 ان يبيّن عن الصورة بحيث عن المادة فحق يعصم الذهن عن خطا في مادة الفكر ايضا **قوله**
 اعلم من ان يكون احكاما كانت تلك المقدمات اليقينية فزوات امكنت من القو
 ديت اعلم ان الحد الاوسط في البرهان لا بد ان يكون علة للنسبة الاكبر الى الاضغر في الذهن فان
 علة لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا يسمى برهان لانه يفيده اليقينية في الذهن والخارج كما
 يقال هذا متعقّن الاطلاط كل متعقّن الاطلاط محمول فمفعقّن الاطلاط علة النبوت
 المحمي في الذهن والخارج جميعا وان كان علة لنسبة في الذهن دون الخي يسمى برهان ايضا لانه يفيده
 نية النسبة في الخارج دون لية هذا محمول وكل محمول متعقّن الاطلاط فالحمي وان كانت علة النبوت
 نقض الخلاط في الذهن الا انها ليست علة في الخارج بل العبر بالكلية **قوله** وهو يخرج خطابة اي
 قوله ولقد من مقدمات يقينية يخرجها **قوله** يستعمل التعريف على العمل الادبي فان كل من كتب صادقا
 عن فاعل مني والمادة من علة مادية وصورية وعلة تخالفية وعلة ثابتة لان العلة مادية وقوية
 الشيء وما يتوقف عليه الشيء المكتبات كان دخلا في فاما ان يكون الشيء معه بالقوة او بالفعل فان كان الاول
 فهو العلة - المادة كالحشب للشيء ان كان ما يتوقف عليه شيء خارجا عنه فان كان ملته الشيء فهو
 العلة الفاعلية وان كان ما لا جله الشيء فهو العلة الغائبة واما ضد المكتبات عن موجب بالذات
 يحتاج الى ثلث منها هي غير الغائبة واما البسيط الصادق عن الخياني فيحتاج الى الفاعلية
 والغائبة فقط والبسيط الصادق بالذات يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياج الى
 كتب الصادق عن الخياني العلة الغائبة ليس بكل علم مذهب المتكلمين غير المعتزلة لان

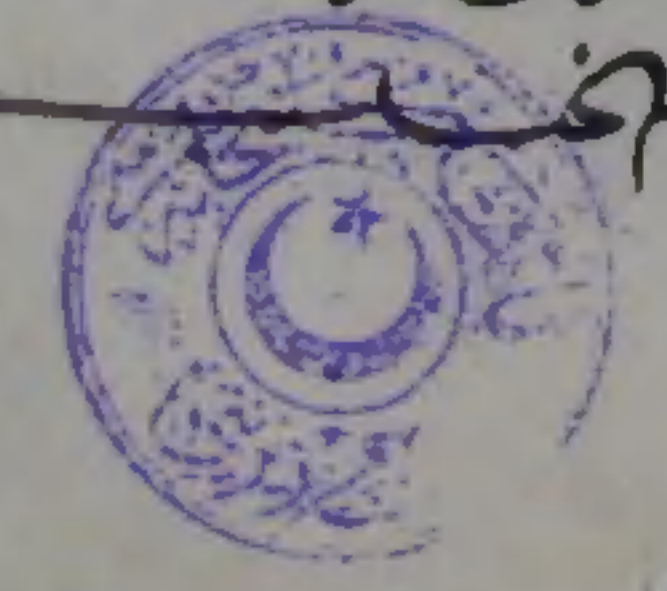
فان كان الشيء في العلة الصورة
 كما في العلة الصورة

لان البديهي نقاشا وعندهم ومع ذلك افعاله منتبهة عن الرض كما يتبين في دفعه وقد عدها
 عن لطائف التعريف اشتمال على الادب بان يؤخذ بالقياس الى تلك العلل المفهومة وتصح
 حملها على الموقف فيعرفها لا بان يعرف بنفس العلل اذ لا يجوز ذلك لانها مباديها للعلو
 لولا يجوز التعريف بالمباين **قوله** بالمطابقة كما بالمطابقة في الظاهر ولان صورة الكفر هي الهيئة
 الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس المؤلف بل عارضة له منشئة عن التأليف ولو
 كانت كيف بالمطابقة لا تمنع حملها على البرهان الموقف كما من انفا **قوله** وهي القوة العاقلة
 انها وان كانت لا د مكان لكنها فاعلية لتأليفها **قوله** على وسط حاضر في الذهن اي قابله عند قو
 والظرفين والوسط ما يقرن بقول لانه حين يقال لانه كذا كالمعينة في قول العالم حادث لانه لانه
 متغيرة وكل متغيرة حادث **قوله** للظفر هو البصر والسمع والشم والذوق واللمس والباطن
 وهو خمس المشرك واجمال الوهم والخيال والخيالية فاحسب عشر وسبع المثلث عركو
 نهاموا واضع الشعو او الاثنا **قوله** وهو المعنى بالحدس اي سروح المبادي والمطالب في الذهن
 دفعة وحقيقة ان يستعمل المبادي المقبولة للذهن فيحصل المطلوب منه **قوله** فانه يتدبر في لان الفكر
 هو الانتقال من المطلوب المشعور به بوجه ما الى المبادي ومنها بعد الترتيب الى المطلوب
 ولعل ان هجرات والحدسيات لا يكون صدى على الغيرة كجواز ان لا يحصل للحدس والخيال بتمفيد ان
 للعلم بها **قوله** يستعمل العقل نواظم على الكذب فيما شارة الان مشا لا يستعمل كشرتهم بالافضل
 حصي حجة قوم لا يجوز العقل كذبهم بقرينة خارجية **قوله** مصداق حصول اليقين اي ما
 يصدق ويدل على بلوغه حد التواتر بعد لا يشترط فيه عدد معين مثل خمسة عشر وثاني

عشر أو عشرين أو أربعين أو ستين عاما قبل بلضاطة وقهر العلم بلا شبهة **قوله** فإن الذهن
 لم يترك أي العقل فيقول الانقاص لم يبق عند الموت إلا أربعة التوج ويستكتب في حال
 وهي قضية قياسها معها **قوله** من مقدمات مشهورة وهي قضايا يعرف بها جميع الناس
 وسبب شهرتها فيما بينهم إنما اشتغالها بمصلحة عامة كقول العدل حذر الظلم قبيح وأما
 في طباعهم من الرقة كقولنا لعلنا الضعفاء مجودة وأما ما في من العمليّة كقولنا كشوا العورة مذ
 موم وأما انفسا محزون لأنهم من العادات كقبح فح الجوانات عند أهل الهند وعدم قبحه عند
 غيرهم أو من شرايع وأحكام الأمور الشرعية وفيها ما يدل على شدة الحرص على تلبس بالاولياء
 يفرق بينهم بالانسان لو فرض نفسه حاله عن جميع الأمور والمفارقة ففقد حكم بالاولياء و
 للشهودات هي قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة في كل قولياتها صامقة البتة **قوله** ويختلف
 باختلاف الانعامان اذ يعني ان قوة قديما يكون مشهورة في زمان دون زمان او في مكان دون مكان
 وان لكل قوم مشهورة بحسب عادة هم وديارهم ولكل اهل ضارعة ايضا مشهورة ايضا مكان الاول
 التعرض لها وهي قضايا بالملم من خصم وبين عليها الكلام لدفعه وان كانت مسلمة فيما بينهم
 خاصة وبين اهل علم كسليم الفقهاء ثم اجعل الفقه والفرض من اجل التزم خصم وافضاع من
 فاص عن ادراكات مقدمت البهتان **قوله** معقد فيه اما الامم معاوية من العجرات والكرامات كالانبياء
 والاولياء واما خصاصه بمنزلة عقل ودين كلهم العلم والهدى وهي نافعة جدا في تعليم امر الله تعالى
 والشفقة على خلق والعرض من الخطابة رضية الناس فيما بينهم من امور سماعهم ومعاوية
 كيف فعله الخطباء والوعظه **قوله** حسيط منها النفس والفرغ من انفعال النفس بالثغرة

والتهذيب

والتهذيب يزيد ذلك ان يكون الشئ على وزن لطيف او نسب بصورة طيب **قوله** ولا
 يكون حلقا كونها شبهة بالحج اما ان يكون من حيث الصورة ومن حيث المعنى
 اما من حيث الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوش على الجدران فرس وكل فرس صحتها
 لا ينبغي ان الصورة صحتها واما من حيث المعنى فكعدم رعاية وجود الموضوع في المعنى
 كقولنا كل انت فرس والمغالطة فيه ان موضوع المقدمتين ليس بوجوده ان ليس
 موجودا يصدق عليه الانسان والفرس وقاعدة المغالطة لتقليط الحكم او كان اعظم
 فائدتها الاخر ان عن المغالطة قللا شاعرت الشر لا الشر ولكن لتوفيق في لايف
 حيز من الشريعة فيه **قوله** والعمدة هو البرهان في قوله ادع الى سبيل ربك بالحكمة
 والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ان الحكمة اشارة الى البرهان والموعظة
 الى الخطابة وجادلهم الى الجدال في كل من ثلثة معتمده عليه في الدعوة الى سبيل الحق لكن
 بالنسبة الى نفس المستدل العمدة هو البرهان فقط بلا شك لانه يفيد اليقين بلا
 ريب بخلاف الاحيين ولهذا احصر المصن العمدة في البرهان جعلنا الله لقا من الواصلين
 الى اليقين لامن التمعين ورفقنا الله بعناية منه الحق اليقين الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على محمد والوصحبة اجمعين تمت **م م صاحب وما لا**
 بحمد الله تعالى اوله كبت **اشهد** حضرت حقن عنانيت
 او قوبان ايلوك لم استفاده **حقير** يار ايد ص حير عاونه
 عفو الله لو الديو وللمؤمنين يوم يقوم الحساب



SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANASI			
Seyyid Mehmed			
Yerli	Yerli No.	Eski Sayit No.	Tasnif No.
		42	16